

مؤقت

مجلس الأمن



السنة السابعة والسبعون

الجلسة ٩١٠٦

الاثنين، ٨ آب/أغسطس ٢٠٢٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد جانغ جون	(الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبينزيا
	ألبانيا	السيد خوجة
	الإمارات العربية المتحدة	السيد أبو شهاب
	أيرلندا	السيدة موران
	البرازيل	السيد دي ألميدا فيليو
	غابون	السيد بيانغ
	غانا	السيد أغيمان
	فرنسا	السيدة برودهيرست إستيفال
	كينيا	السيد كيبوينو
	المكسيك	السيد دي لا فوينتي راميرس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	النرويج	السيد كيفالهايم
	الهند	السيد راغوتاهاالي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس - غرينفيلد

جدول الأعمال

السلام والأمن في أفريقيا

بناء القدرات للحفاظ على السلام

رسالة مؤرخة ١ آب/أغسطس ٢٠٢٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للصين لدى

الأمم المتحدة (S/2022/592)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, verbatimrecords@un.org).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



22-45382 (A)



اُفتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

توجيه الشكر للرئيس المنتهية ولايته

الرئيس (تكلم بالصينية): أود أن أعتم هذه الفرصة للإشادة، باسم مجلس الأمن، بسعادة السيد رونالدو كوستا فيليو، الممثل الدائم للبرازيل، لاضطلاعه بمهام رئيس المجلس خلال شهر تموز/يوليه. وأثق بأنني أعبر عن رأي جميع أعضاء المجلس إذ أعرب عن عميق تقديرنا للسفير كوستا فيليو وفريقه على المهارة الدبلوماسية الفائقة التي أدارا بها أعمال المجلس في الشهر الماضي.

الترحيب بالممثل الدائم الجديد للهند لدى الأمم المتحدة

الرئيس (تكلم بالصينية): أود أنا أيضا أن أرحب باسم المجلس ترحيبا حارا بالممثلة الدائمة الجديدة للهند لدى الأمم المتحدة، سعادة السيدة روشيرا كامبوج. وننتطلع إلى التعاون معها بشكل وثيق وأتمنى لها كل النجاح والتوفيق.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

السلام والأمن في أفريقيا

بناء القدرات للحفاظ على السلام

رسالة مؤرخة ١ آب/أغسطس ٢٠٢٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة (S/2022/592)

الرئيس (تكلم بالصينية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أَدْعُو ممثلي إثيوبيا، أستراليا، الأرجنتين، إكوادور، ألمانيا، إيطاليا، أوكرانيا، البرتغال، بلجيكا، بنغلاديش، بولندا، تايلند، تونس، الجزائر، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، الدانمرك، رواندا، سلوفاكيا، سلوفينيا، السنغال، سويسرا، غينيا الاستوائية، كندا، مالطة، مصر، المغرب، موزمبيق، هولندا، اليابان، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أَدْعُو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة:

سعادة السيد بانكول أدوي، مفوض الاتحاد الأفريقي للشؤون السياسية والسلام والأمن؛ والسيدة كريستينا دوارتي، المستشارة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة لشؤون أفريقيا؛ وسعادة السيد محمد عبد المحيط، الممثل الدائم لبنغلاديش، بصفته رئيسا للجنة بناء السلام.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أَدْعُو أيضا إلى المشاركة في هذه الجلسة سعادة السيد سلفيو غونزاتو، القائم بالأعمال بالنيابة لوفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2022/592 التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ١ أغسطس ٢٠٢٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة، يحيل بها مذكرة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

أعطي الكلمة الآن للسيد أدوي.

السيد أدوي (تكلم بالإنكليزية): أود بداية أن أهني جمهورية الصين الشعبية على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر آب/أغسطس. وأود أيضا أن أثنى على الصين لاغتنام فرصة رئاستها للتفكير في الموضوع البالغ الأهمية المتمثل في السلام والأمن في أفريقيا، ولا سيما تسليط الضوء على الحاجة الماسة إلى بناء القدرات أجل الحفاظ على السلام.

إن الوضع الراهن في أفريقيا وفي العالم يشكل تحديا كبيرا اليوم. ومسار المشهد الأمني العالمي يكشف عن توجهات تبعث على القلق البالغ. فتهديدات التطرف والإرهاب المصحوبين بالعنف لا تزال تلقي بظلال قاتمة على القارة وعلى العالم بأسره. لقد شهدنا انتفاضات شعبية، وما فتئ يتحول بعضها إلى ما بدأ يشبه النزاعات المستعصية. كما تتخذ النزاعات القديمة الآن أبعادا جديدة تنكحها وتساعد على استمرارها أخطار جديدة تهدد بانعدام الأمن. وإزاء ما تشهده القارة والعالم، يجب أن نضاعف جهودنا من أجل النهوض بقدراتنا للحفاظ على السلام.

إسكات البنادق ومخططه للتنمية، خطة عام ٢٠٦٣، تحدد المجالات التي يجب أن يتركز فيها الاهتمام والجهد إذا أردنا بناء قارة مستقرة وأمنة. والعلاقة بين هذين الإطارين أمر بالغ الأهمية لمسارنا صوب تحقيق المستوى المنشود.

وعندما تولينا منصبنا، قبل عام، حددنا خمس ركائز حاسمة الأهمية، إحداها الحاجة إلى تعزيز الحكم والسلام والأمن من خلال بناء القدرات اللازمة. وأعتقد أن ذلك سيجعل أفريقيا في وضع قوي يمكنها من تحقيق الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة. ونحن نعمل بجد لإعادة تنشيط النظام القاري للإنذار المبكر التابع للاتحاد الأفريقي، استنادا إلى بناء القدرات اللازمة في قطاعي الوساطة ومنع نشوب النزاعات. ومن الضروري أيضا ترسيخ تقييمات الضعف الهيكلي لبلداننا في الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران. وبينما نطور هذا التركيز، نحتاج إلى التركيز على قدرات النساء والشباب في بناء السلام والحفاظ عليه. ولهذا السبب نعمل على تفعيل القوة الأفريقية الجاهزة ودعم القدرات اللازم لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. ونحن نستخلص الدروس من القرن الأفريقي، ومنطقة الساحل، وحوض بحيرة تشاد، ومؤخرا من الجنوب الأفريقي، بالنظر إلى التحديات في كابو ديلغادو.

وإذ نبني على تلك الدروس، علينا أيضا أن ننظر في سياسات تحقيق الاستقرار التي ستساعد على بناء أفريقيا أكثر استدامة. واسمحوا لي أن أشدد على أن التعمير والتنمية بعد انتهاء النزاع مصدر آخر يمكننا التركيز عليه. لقد أنشأ الاتحاد الأفريقي للتو مركزه للتعمير والتنمية بعد انتهاء النزاع في القاهرة، والذي نتوخى أن يكون بمثابة تعزيز للقدرة على إدارة مرحلة ما بعد النزاع في قارتنا. وفي مفاوضات الاتحاد الأفريقي، أنشأنا للتو المركز الأقليمي لتبادل المعارف بشأن الإنذار المبكر ومنع نشوب النزاعات بالشراكة مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية. يجب التصدي جماعيا للتحديات التي واجهناها في مجال القدرات على مر السنين على جميع المستويات الثلاثة. وأود أن أختتم بياني بتوجيه انتباه المجلس إلى عدد من التوصيات الحاسمة الأهمية.

والأهم من ذلك، أننا في الاتحاد الأفريقي ندرك كل الإدراك الدور البالغ الأهمية الذي تؤديه تنمية القدرات في بناء مجتمعات قادرة على الصمود. ونحن مقتنعون بأن المجتمعات المتينة تركز على مؤسسات قوية قادرة على تعزيز التعايش والتوسط في الخلافات.

من الواضح أن هناك علاقة تكافلية بين الحكم الفعال والسلام والأمن والتنمية. وقد منحنا الدروس التي تعلمناها في جميع أنحاء قارتنا خبرة في إدارة النزاعات، بالنظر إلى الصلات المعقدة بين انعدام سيادة القانون والعدالة والهشاشة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والعنف. وقد أظهر سجلنا فيما يتعلق بأداء الحكم والسلام والأمن نتائج مختلطة. ومن الأهمية بمكان اليوم أكثر من أي وقت مضى أن نتصدى للآثار الضارة لتغير المناخ، التي تهدد سبل عيش الملايين من الناس، وخاصة في منطقة الساحل والقرن الأفريقي. وعلاوة على ذلك، فإن الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية يسلبنا كذلك قدرتنا على توفير المنافع العامة الضرورية لمعظم شعبنا. وقارتنا تنزف أيضا من التدفقات المالية غير المشروعة.

ومع هذا المزيج من التحديات، فإن أقوى حل هو بناء شراكة قوية لإيجاد القدرات اللازمة للحفاظ على السلام، الذي نعتبره أساسيا. ويجب على الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة زيادة تعاونهما لبناء السلام واستدامته من خلال القدرة التحويلية. وعلاوة على ذلك، من المهم التأكيد على ضرورة تحسين تعاوننا. إن الشراكة من أجل حفظ السلام وبناء السلام واضحة المعالم وتحظى بالتقدير، ولكن يجب أن نعمل المزيد وأن نبني ونطور القدرة اللازمة لإنفاذ السلام، وهي المسألة التي تواجه أفريقيا اليوم من حيث دحر الإرهاب والتطرف العنيف. وقد أظهرت لنا قدراتنا الحالية أنه يمكننا بناء قارة أقوى. وما فتئت نستخلص الدروس على مر السنين على الصعد القارية والإقليمية والوطنية.

الدرس الأول هو أنه يجب علينا تحسين الروابط بين تنفيذ منظومة الحوكمة في أفريقيا ومنظومة السلم والأمن الأفريقية. ويمكن أن يوفر لنا ذلك نقطة انطلاق للمشاركة في تحسين فعالية الحكم والسلام والأمن. وبالإضافة إلى ذلك، فإن رؤية الاتحاد الأفريقي لمبادرة

القدرات من أجل السلام والأمن، والثاني هو مناقشة التحديات التي يجب أن تتغلب عليها جهود بناء القدرات، والثالث هو استكشاف سبل المضي قدماً. ولذلك، سأطرق إلى تلك النقاط الثلاث في إحاطتي.

تتعلق الأولى بأثر بناء القدرات على السلام والاستقرار. وقد جرت العادة على تناول بناء القدرات بوصفه نموذجاً للتعاون الإنمائي. ونتيجة لذلك، جرى تجاهله عادة كأداة لمنع نشوب النزاعات وبناء السلام، إلا عند الإشارة إلى بناء القدرات في قطاع الأمن، سواء العناصر العسكرية أو السياسية. بيد أن لبناء القدرات تأثيراً مباشراً، بل وأقول إنه أساسي، على تحقيق السلام المستدام.

إن السلام والأمن في أفريقيا مهددان بمزيج من العوامل الخارجية والداخلية التي تقوض قدرات البلدان الأفريقية على منع العنف والتصدي له. وما فتئت عوامل مثل المنافسة الخارجية على الموارد الطبيعية لبلد ما تغذي عدم الاستقرار في أفريقيا. فالحدود التي يسهل اختراقها تغذي الأسواق السوداء وتيسر ظهور الجريمة عبر الوطنية وانتشار الأسلحة غير المشروعة. وتجد الشبكات الإرهابية العالمية على نحو متزايد موطئ قدم لها في جيوب مختلفة من أفريقيا، ولا تزال النزاعات بين الدول والجهات الفاعلة من غير الدول تتسبب في الموت والتشريد والدمار. تشكل تلك العوامل الخارجية جزءاً من جدول أعمال مجلس الأمن ومحور تركيزه.

وفي ذلك الصدد، تتيح جلسة اليوم فرصة لتقييم كيفية تفاعل العوامل الداخلية، مثل الحكم الرشيد والسيطرة الوطنية على التدفقات الاقتصادية، والفقر المتوطن، وعدم المساواة، والتهميش، واحترام حقوق الإنسان، مع تلك العوامل الخارجية. إن فهم ذلك التفاعل مهم لأن العوامل الداخلية، إذا عولجت على النحو الصحيح، تشكل أساس قدرة الدولة على الصمود وإرادتها في مكافحة العنف ومنعه والتخفيف من حدته. وإذا تم تجاهل هذه العوامل، فقد تصبح محفزات ووقوداً للنزاع والتطرف العنيف. ومن ذلك المنظور، حتى وإن لم تكن العوامل الداخلية محط اهتمام المجلس، فمن المهم أن نأخذها في الاعتبار عند تقييم كيفية منع العوامل الخارجية والتخفيف من حدتها، بالنظر إلى أن

أولاً، يجب أن نؤكد على الحاجة إلى قيادة تحويلية مشتركة ملموسة بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. وبالنسبة لأفريقيا، ينبغي أن يصب التركيز على بناء قدرة متكاملة لعمليات إنفاذ السلام، استناداً إلى نهج عسكري ونهج يشمل المجتمع بأسره على حد سواء. وفي ذلك الصدد، سيعقد الاتحاد الأفريقي أول منتدى له على الإطلاق لتعلم الدروس المستفادة بشأن عمليات دعم السلام بهدف التشغيل الكامل للقوة الأفريقية الجاهزة. ومن المهم بنفس القدر أن نعمل على حل المشاكل المالية المرتبطة بعمليات السلام.

ثانياً، الاتحاد الأفريقي مستعد لإعادة الالتزام بتنفيذ الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة، بشأن بناء السلام والعدالة والمؤسسات القوية، وهو بالغ الأهمية في السعي إلى إنشاء مؤسسات شاملة للجميع وفعالة وخاضعة للمساءلة في قطاع السلام.

أخيراً، وإذ نعزز الديمقراطية، فإن القدرة في مجال عمليات الانتقال السياسي الشاملة والتشاركية على نحو كامل هي مجال رئيسي آخر.

وفي الختام، أشدد على أن مفوضية الاتحاد الأفريقي تقف على أهبة الاستعداد لمواصلة تنفيذها لخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2023 وخطة التنمية المستدامة لعام 2030. وبذلك، فإننا سنبنّي القدرات للحفاظ على السلام في مسعى متعدد المستويات تترتب عليه آثار دولية وقارية وإقليمية ووطنية.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر السيد أديوي على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيدة دوارتي.

السيدة دوارتي (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر الرئاسة الصينية على عقد هذه المناقشة المفتوحة، المعنونة "السلام والأمن في أفريقيا: بناء القدرات من أجل الحفاظ على السلام"، وعلى دعوتي إلى إحاطة مجلس الأمن علماً بهذا الموضوع.

تقترح المذكرة المفاهيمية (S/2022/592، المرفق) للمناقشة المفتوحة اليوم ثلاثة أهداف للجلسة. الأول هو فهم سبب أهمية بناء

البلدان الأفريقية إلى القدرة على إجراء عمليات تخطيط مفتوحة بإيجاد استعداد غير مرغوب فيه، أو حتى تصورات خاطئة بالاستعداد نتيجة لنُدرة الأموال. وفي سياق الميزانيات العامة المحدودة والاحتياجات المتزايدة من الإنفاق، وهو السيناريو الذي تواجهه معظم البلدان الأفريقية، فإن عمليات التخطيط ليست مجرد أداة للإدارة الجيدة. فهي تصبح أيضاً أداة حاسمة لشرح القرارات التي اتخذت للمواطنين في تحديد أولويات النفقات وإشراكهم في عمليات صنع القرار للحيلولة دون استبعادهم من الخدمات العامة، مما يؤدي إلى المظالم وفك الارتباط الاجتماعي.

والعامل الثالث هو الفساد - سلسلة قيمة عالمية تتألف من جهات فاعلة محلية ووطنية وإقليمية ودولية. فالفساد لا يحول الأموال التي ينبغي استخدامها لتقديم الخدمات فحسب، بل إنه العامل الأكثر فعالية في نزع الشرعية عن الدولة. والفساد ليس مجرد مشكلة أخلاقية أو قانونية. فهو يجسد، على الصعيد الوطني، غياب الدولة أو على الأقل غياب دولة فعالة والافتقار إلى القدرات. وقد أصبح العنصر الوطني للفساد ممكناً بسبب عدم وجود مؤسسات أو عددها المحدود جداً، بما في ذلك سلطات الإيرادات الوطنية القوية والخدمات الضريبية، بسبب عدم وجود قدرة لدى المؤسسات العامة على استخدام التكنولوجيا لكي تقوم، على سبيل المثال، برقمنة إدارات الجمارك والضرائب بالكامل. ولا يمكن التصدي للفساد إلا من خلال الهيئات الإدارية والنوايا الحسنة. وأفضل طريقة للحد من أثره هي بناء قدرات بلد ما على تتبع المعاملات الاقتصادية التي تجرى في سلسلة القيمة الوطنية الخاصة بالبلد. وهناك حاجة إلى ميثاق عالمي لمكافحة الفساد. ويتناول الالتزام ٦ من خطتنا المشتركة (A/75/982) تلك المسألة.

وهذه العوامل الثلاثة تفاقم عاملاً رابعاً - غياب الدولة واستبدالها بجهات غير تابعة للدول في تقديم الخدمات، بما في ذلك الجماعات الإجرامية والإرهابية. وعندما لا تُقدّم الدولة خدمات، إما لعدم وجود الدولة في الإقليم أو بسبب أوجه القصور وبعض العوامل التي ذكرتها، يحل شخص ما محل الدولة. ومع مرور الوقت، يكتسب ذلك الشخص

معالجة الأسباب الجذرية الهيكلية للنزاع أمر لا غنى عنه لبناء سلام مستدام.

وقد أشارت الدراسة المشتركة التي أجرتها الأمم المتحدة والبنك الدولي، المعنونة "سبل تحقيق السلام: النهج الشاملة لمنع نشوب النزاعات العنيفة"، بالفعل إلى وجود صلة بين السلام وقدرة الدولة على توفير الخدمات العامة. وعلى مدى العامين الماضيين، قام مكتبي بتحليل تلك الصلة تنفيذياً لولايتنا المتمثلة في معالجة الثغرات وإعداد تقارير عن المسائل الحاسمة التي تؤثر على أفريقيا، بدعم من مشروع خارج الميزانية يموله صندوق الأمم المتحدة الاستثماري للسلام والتنمية. وأدرج هذا التحليل في تقرير الأمين العام لعام ٢٠٢١ عن تعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا (S/2021/562). يحدد التقرير أربع طرق يمكن من خلالها أن يصبح تقديم الخدمات العامة سبباً للنزاع وعدم الاستقرار. وهناك أربعة عوامل ترتبط ارتباطاً وثيقاً بقدرة البلدان الأفريقية على توفير خدمات عامة تتسم بالفعالية والكفاءة.

الأول هو الإقصاء الرأسي والأفقى - أي التقديم التمييزي للخدمات على أسس اجتماعية واقتصادية أو الانتماء إلى الجماعة. وأود أن أشدد على أن الإقصاء، في معظم الأحيان، ليس نتيجة لقرار بالإقصاء. وعلاوة على ذلك، يمكن أن يكون الإقصاء بمثابة محفز للنزاع حتى لو لم تكن الدولة تقدم الخدمة مباشرة. ومن الأمثلة على ذلك الحصول على التعليم في أفريقيا خلال جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩). إن التعليم هو خدمة عامة يُستبعد منها ملايين الأطفال بسبب عدم الحصول على الكهرباء أو الأدوات التكنولوجية. والواقع أن جائحة كوفيد-١٩ زادت من تقليص الحيز المالي المحدود أصلاً في البلدان الأفريقية، الأمر الذي أدى في كثير من الحالات إلى إلغاء أولوية بعض الخدمات العامة من أجل توفير القدرة في الميزانية على الاستجابة للجائحة. إنه قرار ضروري، ولكن يمكن أن تكون له عواقب غير متوقعة وغير مرغوب فيها على المدى المتوسط.

ترتبط تلك العواقب المحتملة - تلك المخاطر - بالعامل الثاني: أي عمليات التخطيط والميزنة غير الشفافة أو غير الشاملة. يهدد افتقار

بالقدرة على تحفيز الحلول الشاملة. ولذلك يجب أن يكون بناء القدرات المؤسسية حجر الزاوية في الجهود الرامية إلى تحقيق السلام المستدام. ثانياً، يجب أن يحظى التعاون التقني في بناء القدرات السياسية والمؤسسية بأولوية في جميع حالات النزاع. ويستلزم ذلك تعزيز أوجه التعاون والتنسيق فيما بين مختلف مجالات عمل الأمم المتحدة، وإثراء المداولات بشأن قضايا السلام والأمن بتحليل الظروف الاجتماعية والاقتصادية للبلدان وقدراتها المؤسسية.

ثالثاً، في العديد من البلدان، تعمل بعثات حفظ السلام في مناطق لا وجود للدولة فيها. ومن شأن توثيق التعاون مع السلطات الوطنية والمحلية - من منظور بناء المؤسسات وكذلك من منظور أممي - أن يهيئ فرصاً لتعزيز وجود الدولة والنهوض بتقديم الخدمات والحيلولة دون حدوث ثغرات يمكن أن تستغلها الجماعات الإرهابية والجهات من غير الدول. وفي ذلك الصدد، تشكل برامج التغذية في المدارس مثلاً على الخدمة العامة التي تتطوي على إمكانات كبيرة للإسهام في السلام والاستقرار في الأجل الطويل. ويتمثل هدفها الرئيسي في معالجة تدني التحصيل التعليمي، ومعدلات التسرب من المدارس، وسوء التغذية، والتقزم، وقبل كل شيء، انعدام الأمن الغذائي. لكن التغذية في المدارس تساعد أيضاً على تعزيز الاقتصادات المحلية وتمكين المرأة، وتشجيع النظم الغذائية المحلية، وتماسك المجتمعات المحلية. وعندما يكون الأطفال في عهدة المدارس ب، يصبحون أقل عرضة للأسر من قبل الجماعات الإرهابية والجهات من غير الدول. وإجمالاً، فإن التغذية في المدارس وسيلة فعالة من حيث التكلفة لتعزيز الثقة في المؤسسات العامة من خلال تقديم الخدمات الأساسية، أقولها مرة أخرى، هذا الوفاء بالالتزام السادس في خطتنا المشتركة. وفي ذلك الصدد، أطلق مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا مبادرة بعنوان "القلم مقابل البندقية"، تشجع دور الوجبات المدرسية في تعزيز التماسك الاجتماعي والسلام في القارة وتسعى إلى تعزيز قدرات البلدان الأفريقية على تحقيق السلام والأمن من خلال التنمية.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر السيدة دوارتي على إحاطتها وعلى رؤاها وتوصياتها وأفكارها بشأن المواضيع قيد المناقشة.

الشرعية من السكان ويشكك في وجود الدولة. وتلك ليست نظرية. إنها حقيقة تم الإبلاغ عنها مع حركة الشباب في الصومال، على سبيل المثال، وهي مشكلة متنامية لاستقرار القارة.

إن تقديم الخدمات عنصر رئيسي من عناصر التنمية، ولكنه جانب من جوانب التنمية له أثر سياسي حاسم لأن تقديم الخدمات هو مجرد تعبير عن العقد الاجتماعي، وانتهاك العقد الاجتماعي هو أرض خصبة للقلق وعدم الاستقرار.

ويأخذنا التصدي لتحديات بناء القدرات في أفريقيا إلى السؤال الثاني. ما هي التحديات الرئيسية التي تحول دون بناء القدرات في أفريقيا؟ أبرزت المذكرة المفاهيمية لمناقشة اليوم تلك التحديات - السياسة العامة والتمويل. ولا يمكن فهم بناء القدرات على أنه مجرد إنشاء هيئات إدارية أو تدريب موظفي الخدمة المدنية. تلك جوانب مهمة لن تصبح مستدامة أو فعالة، إذا لم توضع نظم للتخطيط والرصد واضحة وموضوعية ومنصفة وأطر سياسات. وتتألف المؤسسات من مجموعة من السياسات تنفذها هيئات، وتوجد آليات تعمل على رصد تنفيذها بشكل صحيح. ومهما كان عدد الهيئات التي ننشئها أو الدورات التدريبية التي نقدمها، فإن هذه العوامل الأربعة بدون سياسات وآليات إشراف ستظل تقوض جهودنا الرامية إلى تحقيق السلام والتنمية.

أما فيما يتعلق بالتمويل، فإن قدرتنا على بناء المؤسسات وتطوير القدرات بغية تقديم الخدمات العامة تتطلب تمويلاً مستداماً، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال نظم قوية لحشد الموارد المحلية. ومن بين جميع سبل حشد الموارد المحلية، فإن التصدي لمسألة التدفقات المالية غير المشروعة أكثرها إلحاحاً من منظور السلام والأمن. إن الحد من التدفقات المالية غير المشروعة في أفريقيا لن يدر فقط نفس القدر من الإيرادات مثل المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر معاً، بل سيقوض أيضاً أحد المصادر الرئيسية لتمويل الجريمة عبر الوطنية والإرهاب. ما هو إذن السبيل للمضي قدماً؟ كيف يمكننا التغلب على تلك التحديات؟ أود أن أقدم ثلاث توصيات ومثالا واحداً.

أولاً، إن الاستثمار في الهياكل الأساسية المؤسسية ضروري لبناء القدرات اللازمة لمعالجة الأسباب الداخلية للعنف. وتتمتع المؤسسات

أعطي الكلمة الآن للسيد عبد المغيث.

السيد عبد المغيث (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، السيد الرئيس، على دعوتي لتقديم إحاطة إلى المجلس عن الموضوع المهم، السلام والأمن في أفريقيا، مع التركيز على بناء القدرات من أجل الحفاظ على السلام.

مع بداية نقشي جائحة عالمية، وتراجع اقتصادي، وديناميات النزاع المتغيرة، تضاعفت التحديات التي تواجه السلام والأمن. وقد زاد اهتمام البلدان والمناطق في أفريقيا بالمشاركة مع لجنة بناء السلام في توسيع وتعزيز قدراتها على بناء السلام والحفاظ على السلام. إن اللجنة، تماشيا مع ولايتها ومن خلال تفاعلات اللجنة المتعلقة بأقطار ومناطق محددة، دأبت منذ إنشائها على دعم أفريقيا باستمرار ووفرت منبرا لمناقشة أولوياتها الوطنية في مجال بناء السلام وحشد الدعم لتعزيز قدرات المؤسسات. وأود أن أتشاطر معكم بعض أنشطة لجنة بناء السلام في أفريقيا في مجال بناء القدرات.

في جمهورية أفريقيا الوسطى، أعطت الحكومة الأولوية لمكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز إمكانية اللجوء إلى القضاء. وخلال اجتماع عقده لجنة بناء السلام في نيسان/أبريل بشأن سيادة القانون وآليات العدالة الانتقالية، عرض وزير العدل وتعزيز حقوق الإنسان والإدارة الحكومية في جمهورية أفريقيا الوسطى مبادرات حكومة بلده في مجال بناء السلام. وأبلغ اللجنة بالإصلاحات والتدابير التي ما فتئت تتخذ في قطاعي القضاء والسجون، مشيرا إلى اعتماد سياسة لقطاع العدل، وعقد جلسات جنائية في محكمة الاستئناف في بانغي، وإنشاء وحدة للاستجابة السريعة داخل قطاع الشرطة والدرك للتحقيق في العنف الجنسي والعنف القائم على أساس الجنس. واستغلت لجنة بناء السلام الاجتماع لتعبئة الموارد وتناول أثر القيود المفروضة على الميزانية على المحكمة الجنائية الخاصة في البلد ولجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة التابعة لها.

وفي ليبيريا، بذلت جهود كبيرة للمساعدة في مجال بناء القدرات من أجل بناء السلام على نحو شامل، ولا سيما من خلال ضمان المشاركة

الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. وقدم وزير الخارجية ووزير الشؤون الجنسانية والطفل والحماية الاجتماعية في ليبيريا إحاطة إلى اللجنة في حزيران/يونيه، أبرز فيها التقدم الملحوظ المحرز في مجال المساواة بين الجنسين من خلال اعتماد سياسة جنسانية وطنية منقحة للفترة من ٢٠١٨ إلى ٢٠٢٢، وخطة عمل وطنية ثانية بشأن المرأة والسلام والأمن للفترة من ٢٠١٩ إلى ٢٠٢٣ وقانون للحكم المحلي وحقوق الأراضي يراعي المنظور الجنساني. وزار رئيس تشكيلة ليبيريا البلد مؤخرا ولاحظ اتجاها مشجعا وجهودا تبذل داخل الأحزاب السياسية لضمان زيادة تمثيل المرأة في قيادة الأحزاب ومشاركتها على نطاق أوسع في الانتخابات، فضلا عن الدور الذي تؤديه أكواخ السلام التي تقودها نساء في بناء التماسك الاجتماعي على مستوى المجتمع المحلي.

وفي بوروندي، عززت الحكومة الدور الحاسم الذي يمكن أن يضطلع به الشباب في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لبلدهم. وقد تم تفعيل النهوض بتمكين الشباب وإدماجهم اقتصاديا في برنامج بوروندي الوطني المعني برسمة السلام، والاستقرار الاجتماعي، وتعزيز النمو الاقتصادي، بمبادرات لدعم زيادة الشباب وتوفير فرص العمل بالإضافة إلى إتاحة التعليم والتدريب لهم. وفي نوفمبر/تشرين الثاني، خاطب المدير التنفيذي والمدير العام لمصرف الاستثمار للشباب في بوروندي، الذي أنشئ في عام ٢٠٢٠، اللجنة وأطلعها على جهود البنك في تمويل المشاريع والتعاونيات الشبابية التي يمتلكها أكثر من ١ ٨٠٠ شاب. واستمعت اللجنة أيضا إلى عدة شبان وشابات من رواد الأعمال أكدوا على مدى التحول الذي أحدثه دعم بناء القدرات في حياتهم.

وفي حوض بحيرة تشاد، ما فتئت لجنة حوض بحيرة تشاد تبذل جهودا متسقة لترجمة استراتيجيتها الإقليمية لتحقيق الاستقرار والإنعاش والقدرة على الصمود إلى خطة ممكنة التنفيذ. وقام الأمين التنفيذي للجنة حوض بحيرة تشاد بإطلاع لجنة بناء السلام في نيسان/أبريل على آخر المستجدات بشأن هياكل التنسيق والإدارة المنشأة حديثا وبناء الشراكات الرأسمية والأفقية، بما في ذلك مع منتدى للمجتمع المدني وفرقة عمل من الشركاء المنفذين. كما ساعدت لجنة حوض بحيرة تشاد حكام المناطق

ثالثاً، تتعزز القدرات على إدامة السلام من خلال تقاسم الدروس المستفادة، وتحديد الممارسات الجيدة القابلة للتطوير والحلول المبتكرة، وتبادل الخبرات. وفي هذا الصدد، تعزز لجنة بناء السلام دور التعاون الإقليمي والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في التصدي للتحديات المشتركة لبناء السلام والنهوض بالأهداف الطويلة الأجل المتمثلة في الانتعاش الاقتصادي والتنمية المستدامة في أفريقيا. وتود اللجنة أيضاً أن تشجع تبادل أفضل الممارسات، حسب الاقتضاء، في جميع أنحاء القارة.

رابعاً، لا يمكن المبالغة في التأكيد على أهمية الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى في أفريقيا في التصدي لتحديات بناء السلام وتعزيز الاستراتيجيات الإقليمية دعماً للقدرات الإقليمية على استدامة السلام. ولجنة بناء السلام، من جانبها، ملتزمة بالعمل بشكل أوثق مع الاتحاد الأفريقي ومجلس السلم والأمن التابع له لدعم تلك الاستراتيجيات وتعبئة أدوات بناء السلام لاستدامة السلام.

وأخيراً، تقرر اللجنة بالإسهامات القيمة لصندوق بناء السلام في دعم تعزيز المؤسسات والمنظمات الوطنية والمحلية الشاملة، بما في ذلك في مجالات سيادة القانون، والعدالة الانتقالية، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والحوار السياسي، والأطر الانتخابية، والحوكمة الديمقراطية، وحقوق الإنسان، وإصلاح قطاع الأمن، وقدرات الدولة، وبسط سلطة الدولة. وإذ تلاحظ اللجنة أن الطلب المستمر على دعم صندوق بناء السلام قد فاق الموارد المتاحة إلى حد كبير، وتشدد على أن بناء القدرات يتطلب دعماً مالياً وتقنياً فعالاً وفي الوقت المناسب، فإنها تكرر نداءاتها من أجل توفير تمويل كافٍ ومستدام ويمكن التنبؤ به لبناء السلام، وتشجع على توجيه مختلف مصادر التمويل نحو تحقيق الأهداف المشتركة بروح من التمويل الجيد لبناء السلام.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر السيد عبد المغيث على إحاطته الإعلامية.

أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الصين.

المتضررة من جماعة بوكو حرام في الحوض على بلورة مبادرتهم المملوكة محلياً، خطط العمل الإقليمية، دعماً للاستراتيجية الإقليمية.

واستناداً إلى تلك المشاركات وغيرها من مشاركات لجنة بناء السلام في أفريقيا، أود أن أتشاطر عدة ملاحظات.

أولاً، من الأهمية بمكان دعم الجهود الوطنية الملكية والقيادة لبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع ومتجاوبة على الصعيدين الوطني والمحلي للحد من مواطن الضعف وحماية المواطنين وتمكينهم. وهناك وفرة من الأمثلة على الصعيد العالمي، وكذلك في أفريقيا، على الكيفية التي أدت بها الجائحة إلى تفاقم ثغرات الحوكمة، مما أثر على القطاعات الصحية والاقتصادية والاجتماعية وتسبب في ضغوط إضافية على التماسك الاجتماعي، مع ما قد يترتب على ذلك من آثار على مشهد السلام والأمن. وفي ضوء ذلك، تقرر لجنة بناء السلام بالحاجة إلى زيادة الجهود الجماعية من أجل تعزيز مؤسسات الخدمة العامة الفعالة والخاضعة للمساءلة والشاملة، في إطار سيادة القانون، بما يشمل جميع أهداف التنمية المستدامة بطريقة متكاملة ومنسقة. وفي هذا الصدد، ستواصل اللجنة تشجيع الشراكات مع المؤسسات المالية الدولية، بما فيها البنك الدولي ومصارف التنمية الإقليمية، التي استفادت من الموارد والخبرات والقدرات من أجل المساعدة في بناء المؤسسات الوطنية والمحلية في البلدان المتأثرة بالنزاعات. ثانياً، إن تعزيز بناء القدرات من أجل الحفاظ على السلام عملية معقدة حقاً، يجب تنفيذها بطريقة تدريجية وبتدابير مصممة خصيصاً للظروف الخاصة لكل بلد ومنطقة. مع ذلك، وكما أظهرت التجربة، فإن التدابير غير الشاملة للجميع تعرض الاستدامة للخطر في نهاية المطاف، مما يترك العوامل المسببة للنزاع دون معالجة. وفي ضوء ذلك، تشدد لجنة بناء السلام على أهمية ضمان إشراك النساء والشباب ومن يعيشون في أوضاع هشة في جهود بناء القدرات على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية. وتشدد اللجنة على أن شمول الجميع أمر أساسي للنهوض بعمليات وأهداف بناء السلام على الصعيد الوطني من أجل كفالة مراعاة احتياجات جميع قطاعات المجتمع. وتشدد اللجنة أيضاً على أن المجتمع المدني يمكن أن يقوم بدور هام في تعزيز الجهود الرامية إلى بناء السلام واستدامته.

أولاً، ينبغي أن ندعم البلدان الأفريقية في تعزيز الحوكمة. وفيما يتعلق بصون السلم والأمن، فإن الحكومات الأفريقية، كممثلة لشعوبها، هي أكثر الجهات الفاعلة أهمية. ويجب أن تستجيب للنزاعات والأزمات، وأن تعزز التنمية والتعمير، وأن تدعم التضامن الاجتماعي. وقصص النجاح التي حققتها بلدان أفريقية كثيرة تدل على هذه النقطة تماماً. لقد تعافت كينيا وأوغندا والسنغال ورواندا والكاميرون وغابون وغيرها بسرعة من الجائحة - بينما تتقدم بوروندي وسيراليون وكوت ديفوار بسلاسة على طريق التنمية وإعادة الإعمار. وحققت نيجيريا وموزمبيق بعض المكاسب الكبرى في مكافحة الإرهاب. ولهذه الإنجازات علاقة كبيرة بقوة القيادة وكفاءة إدارة حكوماتها.

ولتعزيز قدرة الحكومات، لا بد من الاستمرار على المسار الصحيح واحترام مسار التنمية والنظام الاجتماعي الذي تختاره شعوبها بشكل مستقل.

وعندما تقدم الحكومات من جميع أنحاء العالم يد المساعدة إلى البلدان الأفريقية، ينبغي لها أن تحترم الحكومات الأفريقية وتثق بها، وأن توجه أولويات التعاون وموارد المساعدات إلى الإدارات الحكومية، وأن تعزز سلطة الحكومات وأن تساعد على الاضطلاع بدور قيادي. وينبغي عدم ربط الظروف السياسية بالمساعدات، ويتعين أيضاً الامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأفريقية أو السعي للقيام بدور الحكومات المحلية.

وفي البلدان الخارجة من حالة النزاع أو البلدان التي في مرحلة انتقال سياسي، فإن التحضير للانتخابات وإجراءها ليسا سوى الخطوة الأولى. والأهم من ذلك هو إنجاز المهام الكثيرة التي تلي إجراء الانتخابات. وينبغي لنا أن ندعم الحكومات المنشأة حديثاً في ممارستها لسلطة الدولة، وأن نساعد على تثبيت أقدامها على وجه السرعة وعلى التحسن تدريجياً بدلاً من استهدافها بانتقادات لا نهاية لها وتصيد أخطائها، ناهيك عن محاولة فرض التحول الديمقراطي أو الركون إلى الاستخدام المعتاد للجزاءات كوسيلة لممارسة الضغط.

أشكر المفوض أدويي، والمستشارة الخاصة دوارتي، والسفير عبد المغيث على إحاطاتهم الإعلامية. فرؤاهم كلها مفيدة للغاية. كما أرحب بحرارة بممثلي جميع البلدان، ولا سيما البلدان الأفريقية، في جلسة اليوم. إن أفريقيا هي مهد الحضارة الإنسانية. وفي تلك القارة العظيمة، أقام الشعب الأفريقي الكادح والشجاع حضارة أفريقية رائعة. ولكنها كانت أيضاً أرضاً غارقة منذ أمد بعيد في المصاعب الناجمة عن تجارة الرقيق والتمييز العنصري والحكم الاستعماري والتدخل الأجنبي. واسترشاداً بنزعة الوحدة الأفريقية، اتحدت البلدان والشعوب الأفريقية لنيل الاستقلال الوطني واستعادة كرامتها. كما عملت جاهدة لاستكشاف وضع سياسات ملائمة لظروفها الوطنية وحققت إنجازات ملحوظة. إنهم يقومون بدور متزايد الأهمية في الساحة العالمية.

وفي الوقت نفسه، وفي مواجهة نظام سياسي واقتصادي دولي مجحف وغير عادل وجميع أنواع الأزمات والمخاطر العالمية، عانت البلدان الأفريقية دائماً من أضرار تبعية بل أصبحت هي الضحية الرئيسية للصراعات خارج منطقتها. وفي بعض البلدان، تعطلت عمليات السلام بصورة متكررة وانتكست المكاسب الإنمائية التي تحققت بشق الأنفس.

ويتعين على مجلس الأمن أن يستغرق في تفكير عميق لبعث الوقت. فهل بمساعدة أفريقيا على تحقيق السلام الدائم يعالج المجتمع الدولي الأسباب الجذرية ويلبي الاحتياجات الحقيقية للبلدان الأفريقية بحق؟

لظالما دعمت الصين وأفريقيا بعضهما البعض وتشاطرتا نفس المصير. وتجارب أفريقيا واحتياجاتها يتردد صداها معنا كبلد نام. وبالنظر إلى تجارب الصين الإنمائية وخبرتها المكتسبة من تعاون الصين وأفريقيا والدروس التاريخية المستفادة من جميع أنحاء العالم، نعتقد أنه من أجل مساعدة أفريقيا على تحقيق الاستقرار الطويل الأمد، لا بد من إدامة الاستثمار وزيادته، والتفكير الطويل المدى وبناء أساس قوي لأفريقيا لتعزيز قدرتها الإنمائية وتحسين قدرتها على الصمود في وجه الصدمات الخارجية. وبناء القدرات أمر بالغ الأهمية لتحقيق تلك الغاية.

وموارد هائلة. ولا مندوحة عن المساعدات الإنسانية الخارجية، ولكن زيادة المخصصات حتى يتسنى لهذه البلدان الحصول على المزيد من الموارد والوسائل التي تكفل صون الأمن هي مفتاح التنمية.

وقد طرحت الصين توقعاتها بشأن السلام والتنمية في القرن الأفريقي، ودعمت مشاريع البنية التحتية، بما في ذلك خط السكة الحديدية بين مومباسا ونيروبي وخط السكة الحديدية بين إثيوبيا وجيبوتي، وعملت على تعزيز تنمية الصناعات المحلية في أفريقيا. وتستند جميع هذه المشاريع إلى فكرة غاية في الأهمية مفادها أن التنمية تعزز السلام.

وفي الوقت الحاضر، تواجه القارة الأفريقية تحديات اقتصادية ومالية وفي مجالي الغذاء والطاقة إلى جانب تحديات أخرى. وترتبط هذه التحديات بالوضع الدولي المضطرب، ولكن السبب الجذري يكمن في النظام الاقتصادي الدولي الذي يفتقر إلى العدل والإنصاف. والبلدان الأفريقية عالقة في الطرف الأدنى من السلسلة الصناعية العالمية، وليس لديها ما يكفي من الموارد والقدرات للصدوم في وجه المخاطر.

وعندما تغير الاقتصادات الكبرى سياساتها النقدية انطلاقاً من احتياجاتها الخاصة، فإن النتائج غير المباشرة لذلك يمكن أن تؤدي إلى إحصار مالي في أفريقيا. وفي حين تعاني أفريقيا من نقص في الغذاء والطاقة، يحقق تجار الحبوب الرئيسيون وشركات النفط في البلدان المتقدمة النمو مكاسب غير متوقعة. وقد أعربت البلدان الأفريقية عن رغبتها الشديدة في إنهاء هذه المعاملة المجحفة، ويقع على عاتق المجتمع الدولي التزام بدعم تلك البلدان من خلال مساعدة أفريقيا على التصنيع والتعجيل به، والتعجيل بتحديث البنى التحتية الصناعية، وتحقيق الاستقلال المالي، وزيادة الاستقلال الاقتصادي. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تقي بالتزاماتها بشأن التمويل المتعلق بالمناخ على وجه السرعة وأن تعوض أفريقيا عما تدين لها به تاريخياً. رابعاً، من الضروري أن ندعم البلدان الأفريقية في تكوين مجموعة أكبر من المواهب. فالموارد البشرية هي أساس بناء القدرات. إنها تجسد

ثانياً، من المهم دعم البلدان الأفريقية في مجال تحسين قدرة قطاعاتها الأمنية على أداء واجباتها. فبعض البلدان الأفريقية تواجه تهديدات أمنية من الإرهابيين والتطرف المصحوب بالعنف والنزاعات القبلية، من بين أمور أخرى. ولئن تتمكن تلك البلدان من التصدي بفعالية لهذه التهديدات إلا من خلال قطاعاتها الأمنية التي ينبغي أن تتسم بالمهنية والفعالية والقوة. فلا يمكن أن تكون قوات الأمن الخارجية بديلاً عن جهودها الخاصة ولئن تكون كذلك.

وفي السنوات الأخيرة، ما فتئت بعض عمليات حفظ السلام التي نشرتها الأمم المتحدة في أفريقيا تتوسع، من حيث حجمها وميزانياتها على حد سواء، بعد أن كُلفت بعدد متزايد من الولايات. ونظراً لأن الأوضاع الأمنية في البلدان المضيفة لم تتحسن كثيراً، فإن الشكاوى الواردة من حكوماتها وشعوبها في ازدياد. ونرى أنه ينبغي لنا أن نصغي بعناية إلى أصوات البلدان الأفريقية، وأن نجري استعراضات شاملة لعمليات حفظ السلام هذه، وأن نصلح الممارسات التي لا تتناسب مع الحالة في الميدان، وأن نستحدث ولايات سليمة، وأن نعزز أداء حفظ السلام.

لقد كان لتدابير حظر توريد الأسلحة التي فرضها المجلس، في بلدان من قبيل السودان وجنوب السودان والصومال وجمهورية الكونغو الديمقراطية، أثر ضار على بناء قدرات هذه البلدان في قطاع الأمن. ولذا يجب تعديل تلك التدابير ووقفها في الوقت المناسب.

وما فتئ تمويل عمليات السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي يواجهه صعوبات؛ مما يستدعي إيجاد حل لذلك. وقد اقترح الأمين العام غوتيريش توفير التمويل لهذا الغرض من الميزانية العادية للأمم المتحدة أو من أنصبتها المقررة لحفظ السلام. وهذا اقتراح مهم، وحريراً بالمجلس أن ينظر فيه بعناية.

ثالثاً، يتعين علينا أن ندعم البلدان الأفريقية لكي تحسن من قدراتها في مجال التنمية المستدامة. فالتنمية حجر الزاوية للسلام والأمن. وفي البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد النزاع، تتطلب عملية الانتقال السياسي وإعادة الإعمار والتنمية وتحسين سبل العيش دعماً مالياً كبيراً

وقد اقترح الرئيس شي جن بنغ مبادرة التنمية العالمية قبل عام، التي تركز على التحديات الملحة التي تواجه تنمية البلدان الأفريقية. ونحن على استعداد للترويج بنشاط للمبادرة ولنتائج منتدى التعاون الصيني الأفريقي من خلال العمل مع البلدان الأفريقية على تنفيذ البرامج التسعة للتعاون بين الصين وأفريقيا. كما نعتزم توطيد التعاون العملي مع أفريقيا من أجل تحقيق المزيد من الفوائد للقارة. وتود الصين أيضا أن تتعاون مع الشركاء الدوليين لمواصلة الإسهام في تحقيق السلام الدائم والتنمية المستمرة في أفريقيا.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد كيبينو (كينيا) (تكلم بالإنكليزية): يعرب وفد كينيا عن

تقديره للصين لدعوته إلى عقد مناقشة اليوم المفتوحة.

وأشكر السفير بانكول أديوي، مفوض الاتحاد الأفريقي للشؤون السياسية والسلام والأمن، والسيدة كريستينا دوارتي، المستشارة الخاصة للأمم المتحدة لشؤون أفريقيا، والسفير محمد عبد المحيط، رئيس لجنة بناء السلام، على إحاطاتهم.

إن أفريقيا بسكانها من الشباب المُعَمَّم بالحيوية ووفرة مواردها وتنوعها قادرة على أن تجعل من القارة محركا هائلا نحو السلام والرخاء في العالم. وللقيام بذلك، سيتعين عليها أن تعزز قدرتها على منع النزاعات الخطيرة وانعدام الأمن، ومواجهة ذلك حال حدوثه.

إن خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ مخطط لتحويل القارة إلى قوة عالمية من الناحيتين الاقتصادية والسياسية. والركائز الرئيسية لتحقيق هذا المخطط تتضمن التنفيذ الناجح لخريطة الطريق للسلام التي وضعتها مبادرة إسكات البنادق، فضلا عن منطقة التجارة الحرة القارية من أجل تحقيق الازدهار.

وحتى الآن، نشرت أفريقيا هيكلها للسلام والأمن سعيا إلى حسم الصراعات. وسعت أيضا إلى التعزيز الهيكلي للإدارة الحكومية من

آفاق المستقبل لأن أكثر من نصف السكان في أفريقيا هم من الشباب، مما يعني أن القارة لديها مجموعة من المواهب إمكاناتها هي الأكبر في العالم. وينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد البلدان الأفريقية على تدريب المزيد من المواهب حسب احتياجاتها العاجلة في مجال إعادة الإعمار والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وثمة حاجة خاصة إلى تشجيع البلدان المتضررة من جراء النزاع على النهوض بدعم السياسات وتخصيص الموارد لصالح الشباب والأطفال، وتوسيع نطاق المساعدة المحددة الأهداف في مجالي التنمية والتعليم. ومن الضروري أيضا النهوض بالتعليم والتدريب المهني للشباب وتوفير قدر أكبر من فرص العمل والعمالة لهم في مجال قيادة الأعمال حتى يتمكنوا من العيش في ظروف تخلو من الفقر. كما تحتاج أفريقيا أيضا إلى عوننا في جهود القضاء على نزعة التطرف لحماية العقول الشابة من أيولوجيات الفكر الإرهابي والمتطرف.

لقد قال الأمين العام غوتيريش إن أفريقيا مصدر أمل للعالم. ونحن نتفق معه تماما. فلا يمكن تحقيق السلام والتنمية في العالم بدون أفريقيا. وإحراز قدر أكبر من التقدم في أفريقيا سيمح مزيدا من الأمل والنور للعالم. إن مساعدة أفريقيا على بناء قدراتها مسؤولة مشتركة تقع على عاتق المجتمع الدولي. وبغض النظر عن تطور الوضع الدولي، ينبغي أن يظل تركيزنا منصبا على أفريقيا وأن نحافظ على التزامنا تجاهها.

وينبغي ألا نغض الطرف عن القضايا الراهنة في أفريقيا. ويجب ألا نسمح بتهميش القضايا الأفريقية. وما فتئت الصين تتمسك دوما بالمبادئ التي تسعى إلى تحقيق الصالح العام والمصالح المشتركة، فضلا عن تمسكها بمبادئ التحلي بالإخلاص وإحراز النتائج الملموسة في جو يسوده التقارب وحسن النية. وفي علاقاتنا مع أفريقيا، نحن على استعداد للعمل مع البلدان الأفريقية لكي نظل على التزامنا بتحقيق رؤية للأمن المشترك والمستدام والشامل للجميع على أساس من التعاون، وندافع عن النظام الدولي الذي تشكل الأمم المتحدة محوره، ونحمي مبادئ الإنصاف والعدالة على الصعيد الدولي، ونغتتم الفرصة لتنفيذ مبادرة الأمن العالمي من أجل تعزيز السلام والأمن المستدامين في أفريقيا.

مجلس الأمن، يوجد توتر واضح ومدمر بين السكان وبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ويجب على الأمم المتحدة أن تعيد النظر في دور وأداء البعثات السياسية الخاصة وعمليات حفظ السلام، وأن تعيد ضبطها. ويجب عليها أن تستجيب للديناميات السياسية والأمنية الفعلية أكثر مما تستجيب لتصورات أو مصالح الجهات الفاعلة الخارجية. ويجب رصد أداء بعثات حفظ السلام ومختلف وحدات القوات بمعايير عالية، وينبغي أن تؤدي النتائج إلى إجراء التعديلات المناسبة. وتستحق أفريقيا أعلى جودة أداء من الأمم المتحدة. وهناك حاجة إلى قدرات إنفاذ تقودها أفريقيا. وينبغي رفق هذه البلدان بتمويل كاف ومستدام ويمكن التنبؤ به. وينبغي أيضا القيام بذلك بالاقتران مع عمليات سياسية جيدة التصميم وذات مصداقية يمكن أن تحقق حوارا شاملا وحكما مشروعا. ويجب أن تسترشد مشاركة الأمم المتحدة مع البلدان الأفريقية مبدأ الملكية الوطنية.

ثانيا، كما لاحظنا في فترة العام ونصف العام المنصرمة، هناك جزاءات وحظر، فرضها مجلس الأمن، عرضت للخطر قدرة الدول على توفير الأمن الكافي للمواطنين. ومما هو في غاية الأهمية أن تكون الجزاءات، وعمليات الحظر واقعية وعملية. ولكي يكون الأمر كذلك، ينبغي أن تكون متوائمة مع قدرات الدولة على الوفاء بها. وهذا يعني أن جميع الجزاءات ينبغي أن يلازمها دعم مكرس لبناء القدرات والتنفيذ في الدول المعنية. والمعايير المرجعية، المرتبطة بعمليات الدول بطريقة شفافة، وتحترم سيادة الدول، حتى في ظل ظروف شديدة الهشاشة، تشكل قيمة أساسية في الأمم المتحدة.

ثالثا، يجب أن نستفيد من جميع أدواتنا، بما في ذلك لجنة بناء السلام وغيرها من مبادرات بناء السلام التي تشكل جزءا من حفظ السلام على الصعيد العالمي. ولدينا الفرصة لتوسيع نطاق تأثيرنا إيجابيا بالاتفاق على مشروع قرار طموح بشأن تمويل بناء السلام مع نهاية الدورة السادسة والسبعين. وما زلنا نحاجج بأن البنك الدولي والأمم المتحدة، يمكنهما، بالعمل معا على نحو أكثر فعالية، تحقيق مكاسب كبيرة في بناء السلام. وينبغي أن ينصب تركيز البنك الدولي على الهشاشة، ومعرفته الإنمائية، وموارده بشكل وثيق وعملي مع

خلال أدوات مثل الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران. والنجاحات التي تحققت جديرة بالملاحظة، وكذلك التحديات المستمرة.

إن الجماعات المسلحة والإرهابية، في جميع مناطق أفريقيا تقريبا، تتحدى الدول وتدمر العديد من الأرواح البريئة. ويؤدي تغير المناخ إلى تفاقم الصراعات، فضلا عن تقويض سبل العيش والاقتصادات. وتزيد الجهات الفاعلة الخارجية من أزمات القارة، لأنها تستخدم كل الوسائل للوصول إلى مواردها المعدنية والهيدروكربونية الغنية. ونادرا ما تعرضت الدولة الأفريقية في التاريخ الحديث لضغوط أكبر في وقت لا تزال تتزايد فيه توقعات المواطنين.

ولكي تتمكن أفريقيا من التغلب على تلك التحديات، تحتاج جميع قطاعات الدولة في أفريقيا، بما في ذلك الإدارة الحكومية، وعلى نطاق أوسع، قطاعاتها الاقتصادية، إلى قدرات قوية. والواقع أنه بدون حكومات كفؤة، بما في ذلك أجهزة أمنية ذات مصداقية وشرعية بالنسبة للمواطنين، سيكون من المستحيل تحقيق خطة أفريقيا لعام ٢٠٦٣.

لذلك، فإن بناء القدرات في صدارة أولوية اليوم. وكينيا مؤازر شديد للبلدان التي تشهد صراعات أو خارجة منها. منذ عام ٢٠٠٧، قدمت كينيا التدريب والتوجيه لأكثر من ٥٠٠٠ موظف مدني في جنوب السودان في مجالات الإدارة العامة، والهجرة، والشرطة، والطيران المدني. ودعمنا بوروندي والصومال في إعادة بناء مؤسسات الحكم والخدمات العامة. وفي الأونة الأخيرة، عرضنا على جمهورية الكونغو الديمقراطية وهايتي التدريب في مؤسسات دولتنا. ونعتقد أنه يمكن تحقيق الكثير إذا تبنى المزيد من البلدان بناء القدرات فيما بين بلدان الجنوب في أفريقيا.

سأشاطر معكم ثلاث ملاحظات مع توصيات لبناء القدرات تهم مجلس الأمن مباشرة وترتبط بجدول أعمال أفريقيا لعام ٢٠٦٣.

أولا، إن حفظ السلام لا يعمل كما ينبغي. إذ بعد إنفاق عشرات المليارات من الدولارات في عدة بلدان بموجب ولايات الفصل السابع، لم يتم إسكات البنادق بعد. وفي العديد من البلدان الخاضعة لاختصاص

يمكن للمجتمع الدولي أن يدعم الشركاء الأفارقة في بناء سلام مستدام من خلال معالجة الأسباب الجذرية للصراع ودوافعه. ويشمل ذلك التخفيف من صدمات تغير المناخ التي تقوض قدرة المجتمعات المحلية على الصمود. ويشمل ذلك الاستثمار في التعليم، ولا سيما تعليم النساء والفتيات، فضلا عن الاستثمار في نظم الرعاية الصحية والغذاء، لبناء القدرة على الصمود في الأجل الطويل. ويشمل أيضا وضع وتعزيز الأطر الوطنية لحقوق الإنسان، والتقييد بالقانون الدولي، ودعم الديمقراطية، والحكم الرشيد، ومبادرات الحوار الوطني.

وتتطلب تحديات اليوم المعقدة والمتشابكة استجابة كلية وشاملة، منسقة في جميع الركائز الثلاث لعمل الأمم المتحدة: السلام والأمن، وحقوق الإنسان، والتنمية. ولجنة بناء السلام في وضع فريد يمكنها من توجيه تلك الجهود الجماعية. وكما سمعنا اليوم، فإنها الواقع تفعل ذلك. ولجنة بناء السلام، من خلال دورها الهام في عقد الاجتماعات، تجمع بين مختلف الجهات الفاعلة، وتسدي مشورة شاملة إلى مجلس الأمن بشأن الحالات القطرية والإقليمية المدرجة في جدول أعمالنا، مثل جمهورية أفريقيا الوسطى ومنطقة البحيرات الكبرى. وقد حان الوقت لأن نصغي إلى تلك النصيحة.

ويضطلع الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية بدور حيوي في الجمع بين هذه الركائز الثلاث، بما في ذلك عن طريق تعزيز الحكم الرشيد، والاستجابة لعدد الانقلابات المثير للقلق في السنوات الأخيرة. وأود أن أشيد بصفة خاصة بالدبلوماسية الوقائية والجهود المبذولة لتعزيز الحوار والديمقراطية والحكم الرشيد والاستقرار الإقليمي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ذلك الصدد.

وتبين الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي الكيفية التي يمكن بها للمنظمات الإقليمية أن تعمل معا من أجل السلام والأمن. ونحن فخورون بدعم الانتقال من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية إلى الصومال وتعزيز قدرات الأمن والدفاع الوطنية لشركائنا الأفارقة من خلال بعثات الاتحاد الأوروبي وعملياته. تضطلع بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام أيضا

الأمم المتحدة، التي ما من منظمة أخرى تضارعها في خبرتها في مجال المعونة الإنسانية وبناء السلام وحفظ السلام، فضلا عن وجودها الميداني. ويمكن لهما أن يحققا تقدما في تحقيق السلام والقدرة على الصمود من خلال بناء قدرات البلدان الأفريقية.

السيدة موران (أيرلندا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر الصين على عقد هذه المناقشة الهامة. وأود أيضا أن أشكر المفوض أدويو، والسفير موهيث، والمستشارة الخاصة دوارتي على إحاطاتهم. إن السفير عبد المغيث موضع ترحيب كبير في نيويورك، ومنتقل إلى العمل معه بصفته رئيسا للجنة بناء السلام.

وكما سمعنا، تواجه مناطق كثيرة في أفريقيا أزمة متعددة الجوانب. وتواجه البلدان التي تعاني بالفعل من آثار الصراع وجائحة فيروس كورونا وأزمة المناخ الآن أيضا أزمات في مجالي الغذاء والطاقة، وهي أزمات تفاقمت بسبب حرب روسيا على أوكرانيا.

كما هو الحال دائما، تؤثر هذه الأزمات أولا على الفئات الأشد ضعفا. وفي منطقة الساحل، حيث يعيش المدنيون في ظل تهديد مستمر من العنف المتطرف وأعمال الإرهاب، يهدد الجفاف والنزوح سبل عيشهم الآن. وفي القرن الأفريقي، حيث يواجه السكان جفافا تاريخيا، يعاني أكثر من ١٨ مليون شخص من انعدام حاد في الأمن الغذائي. وفي المقاطعات الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث يستمر فيها العنف وانعدام الأمن، يحتاج ٢٧ مليون شخص إلى المساعدة الإنسانية.

ويتحمل السكان المحليون في العديد من المناطق دون الإقليمية العبء الأكبر من هذه الأزمات، ويمكن إيجاد حلول على الصعيد المحلي. ومن المهم جدا أن نستمع وأن نولي اهتمامنا إلى القيادات النسائية والشباب والمدافعين عن حقوق الإنسان والمجتمع المدني. ومن خلال توفير بناء القدرات لبناء السلام المحليين وتمكينهم من العمل، يمكننا تعزيز الإدماج وتحسين الإدارة الحكومية وإحلال السلام الدائم. وبينما نعمل معا في جهد عالمي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، من الحيوي أن تمتثل جميع الدول لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

أفريقيا وصعودها بوصفها عنصرا مهما في النظام العالمي المعاصر. ونؤيد بناء السلام في أفريقيا وإرساء القدرات والإمكانات التي تساعد على مواجهة التحديات، مع كفالة تحقيق التقدم.

وعلى الرغم من هذه النظرة الإيجابية، لا يزال السلام بعيد المنال في بعض أجزاء أفريقيا، ولا سيما في منطقة الساحل والقرن الأفريقي ووسط أفريقيا. ولا تزال بلدان المنطقة تواجه تحديات معقدة. وتتمثل العوامل الرئيسية وراء ذلك في عدم الاستقرار السياسي المزمّن، ودور الأطراف الفاعلة الخارجية ذات المصالح الخاصة في المناطق، وضعف هياكل الحوكمة وهشاشة المؤسسات والانقسامات العرقية، علاوة على وجود الجماعات الإرهابية المسلحة. إن الاستغلال المفرط للموارد المتناقصة، ولا سيما في حوض بحيرة تشاد ومنطقة البحيرات الكبرى، يؤدي أيضا إلى تفاقم عدم الاستقرار.

وفي أفريقيا اليوم، تقود القيم الديمقراطية الجهود الرامية إلى التصدي بفعالية لتحديات السلام والأمن والتنمية. وفي السعي إلى تحقيق السلام والأمن، لا يمكن المغالاة في التأكيد على الأهمية الحاسمة لبناء القدرات. وبلدان أفريقيا، بسبب ماضيها الاستعماري - شأنها شأن غالبية بلدان الجنوب - تعاني من غبن تاريخي لا يمكن إنكاره من حيث القدرات المؤسسية.

ويجب على المجتمع الدولي والأمم المتحدة أن يواصلوا النظر في الجهود الطويلة الأجل لتوسيع نطاق القدرات الأفريقية وتعزيز التعاون الجماعي. وينبغي أن تكون تنمية الموارد البشرية وبناء القدرات في صميم جهود المجتمع الدولي في أفريقيا. ولكي يدوم السلام ويستمر، لا بد من أن يكون الإطار التشريعي وهياكل الحكم قويين. وتمثل أهداف التنمية المستدامة وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ محور حشد مفيد للمجتمع الدولي.

وفي ذلك السياق، اسمحوا لي أن أبدي الملاحظات التالية.

يمكن تيسير النمو في أفريقيا من خلال قيام شراكات تعالج حقا استدامتها الاقتصادية، بدون شروط، وبما يتماشى مع التوقعات الأفريقية. ويجب على الحكومات الوطنية أن توجه الأولويات

بدور حيوي في ذلك الصدد. ويجب أن يكون الدعم الأمني متسقا ومستمرا. والتفكير بسياسات بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان أمر أساسي لبناء القدرات بشكل فعال، وندعو المجلس إلى كفالة تنفيذ تلك السياسات.

لقد كان الحفاظ على السلام محور شراكة أيرلندا مع القارة الأفريقية منذ عام ١٩٦٠ عندما تم افتتاح أول سفارة لأيرلندا في لاغوس ونشر قوات حفظ سلام أيرلندية لأول مرة في أفريقيا. ونتمسك بفخر بهذه الشراكة اليوم.

السيد راغوتا هالي (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الصين على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة المهمة وحسنة التوقيت التي تركز على بناء القدرات من أجل الحفاظ على السلام في أفريقيا. وأشكر مقدمي الإحاطات - السفير بانكولي أدوي، مفوض الاتحاد الأفريقي للشؤون السياسية والسلام والأمن؛ والسفير محمد عبد المغيث، الممثل الدائم لبنغلاديش، بصفته رئيسا للجنة بناء السلام؛ والسيدة كريستينا دوارتي، المستشارة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة المعنية بشؤون أفريقيا - على مساهماتهم في مناقشة اليوم.

إن إمكانات أفريقيا لامتناهية، والفرص المتاحة في القارة هائلة. ولا جدال بشأن تلك المسائل. فأفريقيا هي ثاني أكبر قارة من حيث المساحة وعدد السكان، وفيها أعداد وفيرة من الشباب من المتوقع أن تمثل ما يقرب من خمس سكان العالم بحلول عام ٢٠٣٠. وعلى مر السنين، ازداد متوسط العمر المتوقع، في حين انخفضت معدلات وفيات الرضع والأمهات بشكل مستمر. وتعد أفريقيا، بثقافتها الغنية والمتنوعة ومواردها الطبيعية الهائلة، وجهة جذابة للتجارة والاستثمار.

وبالمقارنة مع عقد مضى، وعلى الرغم من التحديات الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، فإن القارة الأفريقية أكثر سلاما من أي وقت مضى. وفي حين أنه قد تكون هناك بعض الاستثناءات، فقد أصبحت مؤسسات الحكم أقوى وزاد النمو الاقتصادي العام. والهياكل الأساسية وإمكانية الاتصال مستمرة في التحسن، والاقتصادات تتنوع ببطء وبإطراد. وترحب الهند بتطور

وانتشار الإرهاب في أفريقيا قد كشف بصورة متزايدة عن الثغرات في الولايات بين حفظ السلام وبناء السلام. ويستغل الإرهابيون هذه الثغرات ويطلقون العنان للإرهاب الذي يتعذر على الدول المنكوبة بالنزاعات مكافحته بسبب نقص القدرات. وأصبح ذلك واضحا على نحو متزايد في منطقة الساحل وفي أجزاء أخرى من أفريقيا. ونحن بحاجة إلى تعزيز قدرة الدول على مكافحة الإرهاب. وفي ذلك السياق، ما فتئت الهند تؤيد دعوة الأمين العام إلى الإذن بولاية بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لدعم عمليات مكافحة الإرهاب الأفريقية وبتمويل مستمر، بما في ذلك من خلال الاشتراكات المقررة.

وقد حظي الاتحاد الأفريقي، في سعيه نحو إيجاد قارة أفريقية يسودها السلام والرخاء، بدعم مقدر من جهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وجماعة شرق أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وعلينا أن ندرك هذه الحقيقة، ويجب أن تستمر روح تقاسم الأعباء هذه في دفع خطى تنفيذ خطة السلام والأمن. وكانت هناك مبادرات رائدة في الاتحاد الأفريقي ذات أهمية حاسمة لبناء القدرات وتوليد فرص العمل في أفريقيا، مثل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وينبغي أن تحظى هذه المبادرات بدعم صادق من المجتمع الدولي، ولا سيما من المؤسسات المالية الدولية. وأود الآن أن أتكلم عن الشراكة بين الهند وأفريقيا.

يعكس التضامن والشراكة القويان والعميقان بين الهند وأفريقيا ترابط بلدان جنوب الكرة الأرضية، الذي تشكل على مدى عدة قرون. إن الفلسفة الأساسية لشراكة الهند مع أفريقيا هي لتمكين أفريقيا من أجل مستقبل يقوم على مبادئ الشمولية والاستدامة والسلام والازدهار والكرامة واحترام الجميع. وينعكس ذلك في وطننا في دعوة رئيس الوزراء ناريندرا مودي إلى شعار "Sabka saath, sabka vikas," الذي يعني "التنمية الشاملة للجميع وبنقة الجميع، وبجهود الجميع". والأولويات الأفريقية ستوجه دائما جميع مبادراتنا في القارة الأفريقية. إن دعم الهند لأفريقيا

والاستراتيجيات صوب الحفاظ على السلام في جميع مراحل النزاع. ومن الضروري أن يُولي المجتمع الدولي اهتماما وثيقا لصوت أفريقيا وحكمتها. فلا أحد أدري بشعاب أفريقيا أكثر من الأفارقة أنفسهم. لقد رأينا من التاريخ أن تقديم حلول خارجية للمشاكل الأفريقية من دون مشاركة أفريقية لا يخدم مصالح الشعوب الأفريقية. ولا بد أن يتغير هذا النهج الملثوي.

ويعزى العديد من حالات النزاع في أفريقيا إلى أن بعض المناطق أصبحت منصة انطلاق بالوكالة لقوى خارجية متنافسة. وفي هذا الصدد، قال رئيس وزراء الهند، شري ناريندرا مودي، أثناء مخاطبته البرلمان الأوغندي في عام ٢٠١٨:

"مع تزايد المشاركة العالمية في أفريقيا، يجب علينا جميعا أن نعمل معا لكفالة ألا تتحول أفريقيا مرة أخرى إلى ميدان للطموحات المتنافسة، بل أن تصبح حاضنة لتطلعات شباب أفريقيا".

وإذا تركنا لإخواننا وأخواتنا الأفارقة إيجاد مسارات أفريقية لأنفسهم، فإننا سنشهد انخفاضا تدريجيا في تواتر مناطق النزاع في أفريقيا في المستقبل القريب.

ويشكل الإطار الديمقراطي القائم على سيادة القانون ومؤسسات الدولة ذات المصادقية عنصرا أساسيا لنجاح التعافي بعد انتهاء النزاع. ولذلك يجب توجيه بناء القدرات نحو تعزيز المؤسسات من مستوى القاعدة الشعبية إلى الأعلى. ولا بديل عن الأساسيات.

لقد أثرت جائحة كوفيد-١٩ والنزاع الدائر في أوكرانيا على أفريقيا، تماما كما أثرا على بقية العالم. إن مواطن الضعف في القارة أكبر، وفي كثير من النواحي، لا تزال قدراتها في مرحلة التكوين. ويجب على العالم أن يقف إلى جانب أفريقيا خلال هذه الأوقات العصيبة. وبناء القدرات في المجالات الحيوية، مثل التعليم والصحة والزراعة والهيكل الأساسية، هو ما نحتاج إليه الآن. ولكي تستفيد أفريقيا من هبتها الديمغرافية، فإن بناء القدرات في تلك القطاعات المحددة أمر بالغ الأهمية.

والسكر والمنسوجات، والمجمعات التكنولوجية، والهياكل الأساسية للسكك الحديدية، وما إلى ذلك. وكذلك قدمنا دعماً في شكل معونة إنسانية وإغاثة في حالات الكوارث، وكثيراً ما كنا أول المستجيبين. وخلال جائحة مرض فيروس كورونا، ظل قادتنا على اتصال من خلال مكالمات هاتفية ممتازة وودية عززت علاقتنا على أعلى المستويات. وقدمت الهند مساعدات طبية بقيمة تزيد عن ٥ ملايين دولار لأكثر من ٢٥ بلداً أفريقياً. وقدمنا ٣٩,٦٥ مليون جرعة من لقاحات كوفيد-١٩ الهندية الصنع إلى ٤٢ بلداً أفريقياً. ونحن نستكشف الآن مع بعض البلدان الأفريقية إمكانية إنشاء مرافق تصنيع مشتركة للقاحات المضادة لكوفيد-١٩ وغيرها من اللقاحات.

وفيما يتعلق بالتعليم، وتمشيا مع الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة أيضاً، أنشأت الهند سبعة مراكز لتكنولوجيا المعلومات في مصر وغانا وليسوتو والمغرب وناميبيا وجنوب أفريقيا وتزانيا من أجل تعزيز محور الأمية الرقمية بين الشباب الأفريقي. وقد ساعدت أفريقيا في تحولها الرقمي وتعزيز مهاراتها ثمانية مراكز للتدريب المهني، ومركزان لتطبيقات المعلوماتية - الجغرافية في ميدان التنمية الريفية في مدغشقر والنيجر، ومركز تكنولوجي مطور في زمبابوي. وشاركت الهند أيضاً في إنشاء مؤسسات دفاعية في نيجيريا وإثيوبيا وتزانيا. وقد نشرنا فرق التدريب التابعة لنا في كل من بوتسوانا، وناميبيا، وأوغندا، وليسوتو، وزامبيا، وموريشيوس، وسيشيل، وتزانيا. كما نشارك بنشاط في بناء قدرات قوات الأمن في عدة بلدان في أفريقيا. والتدريب في مجالي مكافحة التمرد والإرهاب من ضمن المجالات المهمة في برامجنا للتدريب في مجال الدفاع.

وأخيراً فإن أي حديث عن بناء قدرات أفريقيا سيكون بلا معنى إذا وصلنا غض الطرف عن المسألة الأساسية المتمثلة في عدم تمثيل أفريقيا تمثيلاً دائماً في مجلس الأمن. وبينما تركز هذه الهيئة أكثر من نصف عملها على القارة الأفريقية حصراً، فإن الاستبعاد المنهجي لإخواننا وأخواتنا الأفارقة من فئة العضوية الدائمة في مجلس الأمن يشكل وصمة على مصداقيتنا الجماعية. وتؤيد الهند تأييداً تاماً تطلعات شركائنا الأفارقة في سعيهم إلى إعمال المبادئ المحددة في

يجري التعبير عنه أيضاً من خلال تاريخها الطويل من المشاركة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وتقوم شراكة الهند مع أفريقيا على بناء أدوات التمكين التي ستمكن أفريقيا من إيجاد حلول أفريقية لمشاكلها. والواقع أن الموارد البشرية وبناء القدرات يقعان في صميم علاقتنا. وقد استفاد الشباب الأفريقي من أكثر من ٣٢ ٠٠٠ منحة دراسية من أصل المنح الـ ٥٠ ٠٠٠ المخصصة التي تم تقديمها من خلال برنامج التعاون التقني والاقتصادي الهندي، الذي أعلن عنه في قمة منتدى الهند وأفريقيا المعقود في نيودلهي في عام ٢٠١٥. كذلك يتابع آلاف الطلاب الأفارقة حالياً دراساتهم العليا في مختلف الجامعات الهندية في إطار خطط التمويل الذاتي.

كما تقدم حكومة الهند الدعم إلى البلدان الأفريقية لمعالجة الفجوة الرقمية من خلال المشروعين الرئيسيين لوزارة الشؤون الخارجية - مشروع (e-VidyaBharti) للتعليم عن بعد ومشروع (e-ArogyaBharti) للتطبيب عن بعد - عن طريق تقديم منح دراسية لـ ١٥ ٠٠٠ طالب أفريقي في إطار مخطط متابعة التعليم عبر الإنترنت في مراحل دراسة البكالوريوس والدراسات العليا والدبلوم. وقد اشترك ١٩ بلداً أفريقياً في تلك المبادرة حتى الآن.

وخلال قمة منتدى الهند وأفريقيا في عام ٢٠١٥، ومن أجل تعزيز شراكتنا، أعلن رئيس وزراء الهند عن تقديم ١٠ مليارات دولار في شكل ائتمان ميسر للسنوات الخمس التالية. وحتى الآن، قدمت الهند قروضاً بشروط ميسرة لإقامة مشاريع مختلفة في أفريقيا بلغ مجموعها أكثر من ١٢,٣ مليار دولار. وبدعم من الدول الأفريقية، ومصروف التصدير والاستيراد في الهند، وأصحاب المصلحة المعنيين، أنجزنا ١٩٧ مشروعاً مهماً، ونقوم حالياً بتنفيذ ٦٥ مشروعاً، في حين أن هناك ٨١ مشروعاً قيد الدراسة.

وقد أسهمت في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لأفريقيا مشاريع إنمائية مهمة، مثل مشاريع مياه الشرب والري، وكهربية الريف بالطاقة الشمسية، وبناء محطات توليد الطاقة وخطوط النقل ومصانع الأسمت

النزاع. والحقيقة هي أن عملية تحقيق السلام الدائم لا يمكن تنفيذها إلا إذا عالجت الأسباب الجذرية للنزاع. ومن الواضح أن فعالية كثير من عمليات حفظ السلام بعيدة كل البعد عن الوفاء بالتوقعات، وأنه ينبغي إعادة النظر فيها. وينبغي أن يتسنى تخصيص موارد مالية كافية لاحتياجات القطاعات ذات الصلة من أجل معالجة الأسباب الجذرية للنزاع على المدى الطويل. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للتعليم والقضاء على الفقر وإمكانية توظيف الشباب، لحمائتهم من العزل التي تعاني منها قارتنا، مثل التطرف. وعلاوة على ذلك، فمن مسؤولية المجتمع الدولي دعم الدول والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بتشجيعها على اعتماد وتنفيذ استراتيجيات ترمي إلى تعزيز المؤسسات والنظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية في مواجهة تحديات استدامة السلام. والاستقرار المؤسسي هو بالفعل شرط مسبق للتنمية وبناء السلام. وفي ذلك الصدد، تؤدي المؤسسات المالية الدولية دورا مهما، لا سيما في تمويل برامج التدريب، وإيجاد فرص العمل، وتنفيذ المشاريع السريعة الأثر، فضلا عن برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وتحققا لتلك الغاية، يجب على جميع أصحاب المصلحة في القطاعين العام والخاص وفي المجتمع المدني أن يؤدوا دورهم. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي عدم استبعاد النساء والشباب، بل ينبغي إشراكهم بصورة منهجية في كافة مستويات عملية بناء السلام. ومن المهم أيضا دعم التمويل الكافي الذي يمكن التنبؤ به لهيكل الأفريقي للسلام والأمن، فضلا عن عمليات حفظ السلام التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي. وغالبا ما تكون القوات الأفريقية على الخطوط الأمامية والأولى في الميدان. وفي عام ٢٠٠٨، في ذروة أزمة أفريقيا الوسطى، تمكنت بعثة توطيد السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، تليها بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى في عام ٢٠١٣، من تخفيف حدة التوترات قبل نشر بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى في عام ٢٠١٤. وفي الصومال، مع وجود بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، التي أصبحت بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية إلى الصومال، وفي منطقة الساحل، مع وجود المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، لم يحدث

توافق آراء إيزولوني وإعلان سرت. والهند مستعدة لترجمة أقوالها إلى أفعال في هذا المجال، وهي تدعو الأعضاء الدائمين في المجلس إلى أن يحذوا حذوها. فأولويات أفريقيا كانت وستظل أولويات الهند أيضا. السيد بيانغ (غابون) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر الصين على عقد مناقشة اليوم المهمة، التي تكتسي أهمية خاصة بالنسبة لأفريقيا. وأشكر المفوض بانكول أدوي، والمستشارة الخاصة كريستينا دوارتي، والسفير محمد عبد المغيث على إحاطاتهم الإعلامية المفيدة، بينما أؤكد مجددا دعم بلدي لهم وهم يضطلعون بولياتهم.

وبينما ننظر في المجلس في مسألة بناء القدرات في أفريقيا من أجل استدامة السلام، نتذكر أحد العناصر الرئيسية للولاية ذات الصلة، وهو استكشاف المجموعة الكبيرة من التحديات التي تؤثر على القارة الأفريقية ومعالجة أسبابها الجذرية، مع النظر في نفس الوقت في سبل ووسائل المساعدة على اكتساب المزيد من القدرة على الصمود في أفريقيا. وإذا أردنا أن نستجيب لمختلف الأزمات واليؤر الساخنة التي لا تزال موجودة في منطقة البحيرات الكبرى وفي عدد من البلدان في وسط أفريقيا والساحل والقرن الأفريقي، يبدو من الواضح ضرورة اعتماد نهج كلي يتضمن استجابات ملموسة متعددة الأبعاد في كل مرحلة من مراحل عملية السلام - من نهاية النزاع إلى مرحلة بناء السلام، بما في ذلك إعادة التعمير بعد انتهاء النزاع - بغية الاستفادة من إنجازات جهود السلام في أفريقيا. وفي ذلك الصدد، وضع الاتحاد الأفريقي، من خلال خطته لعام ٢٠٦٣، إطارا للعمل استجابة لتحديات تحقيق أفريقيا تعيش في سلام وأمن - قارة تكون فيها قيم الحكم الرشيد والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والعدالة وسيادة القانون في صميم استراتيجيات السلام والأمن. وتلك رؤية تتواءم مع أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما منها الهدف ١٦، المكرس للتشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة وشاملة للجميع من أجل التنمية المستدامة، وكفالة وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة ومفتوحة للجميع.

وكما نعلم جميعا، فإن للسلام ثمنا. والتصدي لتحدي التنمية شرط أساسي لصون السلام، ولا سيما بالنسبة للدول التي تمر بمرحلة ما بعد

تماشيا مع البيان الرئاسي S/PRST/2021/22، الذي اعتمد في تشرين الثاني/نوفمبر تحت رئاسة المكسيك لمجلس الأمن، وينص بشكل لا لبس فيه على أن الإقصاء وعدم المساواة يمكن أن يكونا عاملين مضاعفين في حالات النزاع.

لذلك، من الضروري، عندما يتعلق الأمر بإنشاء وتعزيز القدرات والمؤسسات، التفكير في اتخاذ إجراءات وقائية ومعالجة الأسباب الكامنة وراء النزاعات، ومن هنا تأتي، في جملة أمور، أهمية القضاء على الفقر وعدم المساواة، فضلا عن تعزيز سيادة القانون. ويوفر توطيد الصلة بين الأمن والتنمية أساسا للمضي قدما نحو إقامة الإدارة الحكومية الرشيدة وتحقيق السلام والتنمية المستدامين.

ونحن ندرك أن مختلف التحديات التي تواجه السلام والأمن وتنميتها متعددة الأبعاد في بعض بلدان ومناطق القارة الأفريقية. وأحد التحديات الرئيسية يكمن في تحقيق الاستقرار السياسي. ففي العامين الماضيين، على سبيل المثال، لاحظنا مع القلق اختلال النظام الدستوري في بلدان مثل تشاد، ومالي، وغينيا، والسودان، وبوركينا فاسو، ومؤخرا غينيا - بيساو. وعلاوة على ذلك، شكلت جائحة مرض فيروس كورونا عائقا إضافيا أمام التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

إن الاستجابات الممكنة من وجهة نظر بناء القدرات شاملة أيضا في طبيعتها. وسأركز فقط على أربعة جوانب ذات صلة بمناقشتنا اليوم.

أولاً، إن أحد التحديات الراهنة التي يواجهها العالم بأسره، ولكنه يؤثر على بعض مناطق القارة الأفريقية على وجه الخصوص هو تغير المناخ وعواقبه. ومن الأمور الملحة بناء القدرات من أجل التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، فضلا عن العمليات الزراعية وتوليد الطاقة. والدورة السابعة والعشرون لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المقرر عقدها في مصر، ستمثل فرصة طيبة لاستعراض سبل سد الفجوات الاستثمارية التي تشكل مشكلة حقيقية لم تحل.

نقص في الاستجابات الحازمة في أفريقيا لتحديات انعدام الأمن والإرهاب والتطرف العنيف. وتستحق تلك الجهود دعم المجلس، الذي كلفه ميثاق الأمم المتحدة بالاضطلاع بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين.

وبناء السلام عملية مستمرة، يغذيها العمل اليومي من أجل تعزيز التماسك بين الدول. ومن الصعب التوفيق بينه وبين السياسات العقابية المتمثلة في عمليات الحظر والجزاءات المفروضة على عدة بلدان أفريقية تمر بالمرحلة المؤلمة لإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع.

وفي الختام، أرى ضرورة التأكيد على أنه، على الرغم من وجوب ممارسة الدول حقها السيادي في كفالة السلام على أراضيها الوطنية، فإن بناء السلام يهم المجتمع الدولي بأسره وسط جائحة فيروس كورونا وتغير المناخ وتصاعد الإرهاب. وفي ذلك الصدد، ينبغي تعزيز الشراكات بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وتكييفها حسب الحالات التي كثيرا ما تكون متقلبة وتختلف من منطقة إلى أخرى. وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تدعم الأهداف الاستراتيجية التي حددتها البلدان والمنظمات الإقليمية، ولا سيما الاتحاد الأفريقي، لكفالة صون السلام وتعزيز التنمية المستدامة. وواجب المجلس هو تيسير تفعيل آليات الأمم المتحدة للتمويل من أجل أفريقيا، بغية توفير استجابات عادلة وواقعية للأوضاع الميدانية، وتعبئة الموارد على المدى الطويل لدعم الالتزام السياسي القوي للمجتمع الدولي.

السيد دي لا فوينتي راميريز (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): نشكر الرئاسة الصينية على عقد هذه المناقشة. ونرحب بالسيد بانكولي أدوي، مفوض الاتحاد الأفريقي للشؤون السياسية والسلام والأمن؛ والسيدة كريستينا دوارتي، المستشارة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة لشؤون أفريقيا؛ والسيد محمد عبد المغيث، رئيس لجنة بناء السلام، الذي نتمنى له كل النجاح في رئاسته للجنة وفي مهامه الجديدة. ونشكرهم جميعا على إحاطاتهم.

يرى بلدي أن من الضروري اعتماد نهج شامل لتحقيق السلام المستدام. ويجب أن توجه جهودنا نحو الاستجابة لاحتياجات الشعب،

أولاً، وكما قال زميلنا ممثل كينيا، فإن أفريقيا قارة ذات إمكانات كبيرة. ومع ذلك، تشاطر المملكة المتحدة القلق العميق الذي أعرب عنه آخرون فيما يتعلق بحجم التحديات التي تواجهها بلدان كثيرة في أفريقيا اليوم. لقد زاد مرض فيروس كورونا من صعوبة تعزيز مكاسب التنمية. واضطرت بلدان كثيرة إلى التصدي لأثر تغير المناخ والضغط الإنسانية ذات الصلة. والجفاف في القرن الأفريقي والفيضانات في جنوب السودان ما هي إلا آخر الأمثلة المأساوية. وعلاوة على ذلك، فإن العواقب الاقتصادية العالمية المترتبة على غزو روسيا لأوكرانيا أضرت بالقارة بشدة، مما عرض للخطر السلام الذي تحقق بشق الأنفس والتقدم الإنمائي.

ثانياً، تظل المملكة المتحدة ملتزمة بالقيام بدورها لدعم البلدان الأفريقية في تحقيق إمكاناتها. ومن خلال استراتيجيتنا الإنمائية الدولية الجديدة، نعمل مع الحكومات والمجتمع المدني لمساعدة الشركاء في السير على المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويشمل ذلك بناء القدرات لتعزيز المؤسسات التي تعمل من أجل رفاه مواطنيها.

ولا تزال المملكة المتحدة نصيراً قوياً للجهود الرامية إلى تعزيز السلام وإدارة النزاعات في جميع أنحاء القارة. وإننا نأخذ مسؤولياتنا في مجلس الأمن على محمل الجد. ونحن نعمل في شراكة وثيقة مع الاتحاد الأفريقي، لإعادة تشكيل بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال، على سبيل المثال. وقد دربنا أكثر من ٣ ٠٠٠ من حفظة السلام الأفارقة في السنة المالية الماضية من خلال الفريق البريطاني لدعم السلام في أفريقيا. في تموز/يوليه استضفنا الحوار الأمني الثاني بين المملكة المتحدة وغانا واتقنا على دعم النهج الإقليمية للتصدي للمخاطر المتزايدة بسبب عدم الاستقرار في دول غرب أفريقيا الساحلية. إن المملكة المتحدة ثاني أكبر مانح لصندوق مبادرة إسي حيث قدمت أكثر من ٦ ملايين دولار منذ عام ٢٠١٩ من أجل زيادة مشاركة النساء في صفوف قوات عمليات الأمم المتحدة للسلام.

ثالثاً، ليست هناك طرق قصيرة للحلول. وربما تضيع مكاسب التنمية والسلام الهش إذا همشت فئات كبيرة من السكان أو لانتهاك

ثانياً، من المهم جداً أن يكون بناء القدرات شاملاً للمرأة بشكل كامل ومتساو وهادف، مسترشداً بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ويمكن تعزيز مجالات مثل الوساطة ومنع نشوب النزاعات وحلها بتسخير مهارات المرأة وقيادتها.

ثالثاً، لا يزال الاتجار غير المشروع بالأسلحة يشكل تحديات أمنية ويغذي دورات العنف في تلك المنطقة وفي أماكن أخرى من العالم. ومن هنا تؤكد المكسيك مرة أخرى أنه يجب إعطاء الأولوية لبناء القدرات فيما بين سلطات الجمارك والحدود، كذلك، وقبل كل شيء، تعزيز الآليات القانونية والالتزامات الدولية لاحتواء تلك الظاهرة الخطيرة.

رابعاً، إن تعزيز سيادة القانون والمؤسسات الخاضعة للمساءلة والشفافية أمر أساسي لتعزيز التنمية المستدامة والشاملة. ويتوافق ذلك مع إصلاحات قطاع الأمن وتنفيذ برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وتعزيز مؤسسات العدالة. وفي هذا الصدد، ذكر رئيس لجنة بناء السلام مثالا محددًا في إحاطته، ألا وهو وضع سياسة لقطاع العدل في جمهورية أفريقيا الوسطى تشمل، في جملة أمور، عنصرًا قضائياً وجنائياً. ومشاريع من هذا النوع جديرة بالترحيب وينبغي تكرارها، لأنها تحسن إمكانية اللجوء إلى القضاء والإجراءات الرامية إلى مكافحة الإفلات من العقاب.

وتدرك المكسيك بأن البلدان الأفريقية قد أحييت مبادراتها للتكامل الاقتصادي الإقليمي كجزء من جهودها لبناء القدرات. ونؤكد من جديد أهمية الاستفادة من أوجه التآزر هذه في التعاون الإقليمي لتعزيز المزيد من التخطيط والتشغيل المتكاملين في المشاريع التي تكافح الاستبعاد والظلم وعدم المساواة بين الجنسين والفساد.

لقد أظهرت الممارسة أن السلام لا يمكن أن يكون مستداماً بدون تنمية. وفي المقابل، لا غنى عن السلام المستدام للحفاظ على المكاسب الإنمائية. ولتلك الأسباب، من المهم أيضاً زيادة الجهود الرامية إلى الوفاء بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية، التي لا تزال أقل بكثير من الهدف الذي حددته الأمم المتحدة لذلك الغرض.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي، على عقد هذه الجلسة، وأشكر جميع مقدمي الإحاطات اليوم على ملاحظاتهم القيمة. وسأكتفي بالإشارة إلى ثلاث نقاط.

السلام تتطلب نهجا شاملا ومتكاملا لمعالجة الأبعاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للنزاع.

ويتمثل الجانب الثاني في وسائل تحقيق تلك التطلعات التي اقتبستها من خطة عام ٢٠٦٣. وفي ذلك الصدد، يجب أن نعترف بأن مجتمعات أفريقيا قد حرمت من شروط التنمية الاقتصادية والاجتماعية شأنها في ذلك شأن غالبية البلدان النامية. وبالرغم من أهمية المساعدة الإنمائية الرسمية - سواء كانت متعددة الأطراف، أو ثنائية أو ذات دوافع إنسانية أو إنمائية - لكنها تظل حلا مؤقتا لسد الثغرات في الأساس. إن ما تحتاج إليه البلدان النامية والبلدان الأفريقية على وجه الخصوص أن يكون لها هيكل اقتصادي مالي وتجاري عالمي يمكنها من تحقيق إمكاناتها.

في ذلك السياق فإن لجنة بناء السلام في وضع فريد بوصفها عاملا تمكينيا لحشد الاهتمام والدعم الدوليين لأولويات بناء السلام المحددة وطنيا سواء من حيث التمويل أو الخبرة. ويؤدي التعاون التقني، لا سيما التعاون فيما بين بلدان الجنوب، دورا رئيسيا في بناء القدرات.

لقد منح الأعضاء المنتخبون من الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بالإضافة إلى كبرى البلدان المالية وتلك المساهمة بقوات الشرعية للجنة بناء السلام. كما توفر الخبرة المتراكمة للجنة في مجالات تعزيز الملكية الوطنية والشمول وبناء المؤسسات مبادئ توجيهية مفيدة للمجتمعات التي تسعى إلى تحقيق الرخاء والأمن بوصفها طريقا للمضي قدما.

ويتمثل الجانب الثالث في تحديات الحفاظ على السلام. ويشمل النهج الشامل للحفاظ على السلام جميع الجهود الرامية إلى منع الانتكاس إلى النزاع. لذلك فإن لدينا أسبابا وجيهة للتشديد على منع نشوب النزاعات بوصفه مبدأ توجيهيا رئيسيا لبناء قدرات السلام والأمن في أفريقيا. ونرحب بالخطوات المتخذة لتعزيز الشراكات بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن السلام والأمن. ونشجع أيضا على زيادة التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئات دون الإقليمية في مجال منع نشوب النزاعات.

حقوق الإنسان. ونحن بحاجة على الصعيد الدولي إلى نموذج للتعاون يعطي الأولوية لقيم الانفتاح والشمول. ويجب أن يكون الإنسان محورا لبناء السلام والتنمية إذا أردنا استدامتهما. وكما أوضح المجلس، فإن المشاركة الفعالة للمرأة في عمليات السلام أمر أساسي لبناء السلام المستدام.

في الختام، تظل المملكة المتحدة ملتزمة التزاما كاملا بالسلام والتنمية في أفريقيا. ونتطلع إلى استمرار الشراكة بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام وعموم عضوية الأمم المتحدة فضلا عن المنظمات الإقليمية - للنهوض بالسلام والتنمية في أفريقيا.

السيد دي ألميدا فيليو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بشكر الصين على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة وعلى التزامها بجعل التعاون بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام موضوعا أساسيا في جدول أعمالنا. كما أشكر السفير أدويي ووكيل الأمين العام والمستشار الخاص دوارتي، فضلا عن السفير موهيث.

لا شك أن بناء القدرات ركيزة أساسية للسلام المستدام. سأطرق في هذا البيان إلى النقاط الرئيسية.

أولا، لمحة عامة تلمس الحاجة إليها عن التطلعات الأساسية التي تتشاطرها جميع شعوب أفريقيا فيما يتعلق بسلامها وأمنها. تعتبر خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ من نقاط الانطلاق المفيدة، أي ذلك التقرير الرائد الذي نشرته مفوضية الاتحاد الأفريقي وعنوانه الفرعي "أفريقيا التي نصلب إليها". ومما يبعث على الشعور بالارتياح أن نلاحظ في هذه الدراسة التزام شعوب أفريقيا وشتاتها بالعمل معا لتحقيق هدفين من تطلعاتهم الرئيسية - أفريقيا تنعم بازدهار قائم على النمو الشامل والتنمية المستدامة وأن تكون أفريقيا سلمية وأمنة. والواقع أنهم يعترفون أيضا بأن بناء أفريقيا تنعم بالازدهار والتكامل والوحدة القائمة على الحكم الرشيد والديمقراطية والإدماج الاجتماعي واحترام حقوق الإنسان والعدالة وسيادة القانون من الشروط المسبقة الهامة لأن تكون قارة مسالمة وخالية من النزاعات.

هنا يكمن جوهر المسألة التي نناقشها اليوم. فالأمن والتنمية مترابطان ترابطا وثيقا ويعزز كل منهما الآخر. لذلك فإن استدامة

ويتمثل هدفنا المشترك في منع نشوب النزاعات واحتوائها. ونرحب بالقيادة التي أثبتتها الاتحاد الأفريقي في التصدي للنزاعات الأفريقية مرارا وتكرارا في الإجراءات الحازمة التي اتخذها مجلس السلم والأمن التابع له، بما في ذلك التصدي لعمليات الاستيلاء غير الدستورية.

لقد قطعت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي أيضاً شوطاً كبيراً في تعزيز التعاون المنظم والاستراتيجي بشكل أكبر. ويسرّ النرويج أن تدعم تلك الجهود. ولكننا بحاجة إلى أن تقدم الدول الأعضاء دعماً سياسياً أكبر، فضلاً عن تقديم تمويل مستدام ومرن ويمكن التنبؤ به، بما في ذلك للبعثات التي يقودها الاتحاد الأفريقي والبعثات الإقليمية. وقد أيدت النرويج دعوة الأمين العام إلى إنشاء مكتب للأمم المتحدة لدعم القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، وما زلنا منفتحين على استخدام الاشتراكات المقررة لتمويل الاتحاد الأفريقي والبعثات ذات القيادة الإقليمية عندما تكون الظروف مناسبة.

وقد تعلمت النرويج، من عقود من المشاركة في عمليات السلام ذات القيادة الأفريقية ودعمها، بما في ذلك في السودان وجنوب السودان والصومال، أن السلام والمصالحة يتطلبان التزاماً طويل الأجل. فالتوقيع على اتفاقات السلام وحده لا يجلب السلام.

ولا بدّ من الإرادة السياسية في معالجة الأسباب الجذرية للنزاع ودوافعه، وعندما تنبع هذه الإرادة من المنطقة نفسها فإنها تحقق أكبر قدر من الفعالية. ولكنّ الدعم الذي يقدمه الشركاء الاستراتيجيون مهم أيضاً، ونعتقد أنه يمكن تحسين التعاون والتنسيق بشأن حل النزاعات وبناء السلام. ومن الأهمية بمكان أن نعمل ككيان واحد في السياقات الهشة، بما في ذلك في بذل الجهود الرامية إلى إصلاح قطاعي الأمن والعدالة وفي منع التطرف العنيف.

وقد نمنع نشوب النزاعات أو نحول دون انتشارها من خلال تبادل التحليلات والآراء والرسائل المحتملة في وقت أبكر، وبالتصدي لحمات التضليل التي تعرض على العنف وتؤجج النزاع. وفي هذا الصدد، سيكون من المفيد تعزيز التعاون وزيادة تواتر التفاعل بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ولجنة بناء السلام.

ويمكن القاسم المشترك بين الدول والمجتمعات التي تمكنت من التغلب على الحروب والنزاعات الكبيرة في قدرتها على اعتماد سياسات عامة فعالة من خلال مؤسسات وطنية متينة. ونظراً لأن نسيج المؤسسات يتكون من القيم المشتركة، فلا مناص من احترام التنوع العرقي والثقافي وزيادة مشاركة المرأة في جهود السلام والتنمية وتعزيز الرفاه المادي وحماية الحقوق السياسية والحريات المدنية وتكليف هيكل الأمن الوطني لكي تكون سلامة جميع المواطنين بعض القيم التي تقوم عليها المؤسسات الفعالة.

السيد كفالهايم (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): أود أولاً أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة الحسنة التوقيت، وأن أشكر مقدمي الإحاطات على أفكارهم الثاقبة.

لكي ندعم الاتحاد الأفريقي بفعالية في تحقيق السلام والأمن المستدامين فإننا لسنا بحاجة إلى النظر إلى ما يتجاوز تطلعات خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ التي تبين رؤية أفريقيا للحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان والعدالة وسيادة القانون وتحقيق المساواة الكاملة بين الجنسين في جميع مجالات الحياة، علاوة على رعاية الأطفال. ويتمثل التحدي الرئيسي الآن في كيف يمكننا، بوصفنا شركاء، أن نجمع الموارد وننسق جهودنا على نحو أكثر فعالية لدعم تطلعات أفريقيا.

إن التحديات العالمية تؤثر بشكل غير متناسب على أفريقيا - سواء من حيث الارتفاع الحاد في حالات انعدام الأمن الغذائي والجوع وسوء التغذية أو أزمة المناخ التي أصبحت أكثر وضوحاً، الأمر الذي يؤثر على سبل العيش ويضاعف خطر نشوب المزيد من النزاعات.

وفي حين يمكن لمبادرة البحر الأسود بشأن الحبوب أن تكفل - عند تنفيذها - توافر أسمدة الحبوب وغيرها من المواد المتصلة بالأغذية بأسعار معقولة، يكمن الحل الطويل الأجل في زيادة الإنتاج الغذائي المستدام في أفريقيا. وبوسع أفريقيا أن تصبح سلة غذاء العالم. عليه، وبالإضافة إلى الجهود الإنسانية يجب علينا زيادة استثمارنا في إنتاج الأغذية والقدرة على الصمود في أفريقيا داخل مناطق النزاع وخارجها بطريقة ذكية مراعية للمناخ.

ملاحظاتني قولاً لـرالف بانـش، وهو أحد أبطالـي شخصياً وأحد الآباء المؤسسين للأمم المتحدة، وهو:

”إذا أريد للسلام أن يكون مضموناً، فيجب أن تبدأ شعوب العالم المنسية، التي عانت طويلاً وقاست الجوع طويلاً، وهم المحرومون والذين يعانون من شح الغذاء، بدون إبطاء في تحقيق الوعد بيوم جديد وحياة جديدة“.

وهذه رسالة أردتُ أن أنقلها إلى هذه القاعة اليوم أيضاً. لا يمكن للسلام أن ينتظر في أفريقيا. فهو يجب أن يأتي من القادة الأفارقة والمؤسسات الأفريقية، ويجب أن يكون من أجل شعوب أفريقيا.

وأمامنا فرصة لزيادة دعمنا، وأضم صوتي إلى أصوات الكثيرين في هذه القاعة في إبراز التزامنا بالتنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان بوصفها ركائز مترابطة متساوية الأهمية لميثاق الأمم المتحدة. ومن الأمثلة على النهج المترابط إزاء هذه الركائز تنفيذنا لاستراتيجية الولايات المتحدة لمنع نشوب النزاعات وتعزيز الاستقرار على مدى السنوات الـ ١٠ المقبلة. وأضم صوتي أيضاً إلى أصوات الكثيرين في هذه القاعة في الدعوة إلى النهوض بالتنمية سعياً إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة الراسخة بقوة في مبادئ ومعايير حقوق الإنسان، كما يشير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان.

ونتطلع إلى إيلاء الأولوية لهذا النوع من الخطط الإنمائية والأمنية التي تركز على حقوق الإنسان في مؤتمر القمة المقبل لقادة الولايات المتحدة وأفريقيا الذي سيعقد في واشنطن في كانون الأول/ديسمبر من هذا العام. ويمكننا معاً أن نعمل على تعزيز العلاقات التجارية والتنمية الاقتصادية والازدهار في أفريقيا.

وتمشياً مع ما قاله الوزير بليكن اليوم في برينوريا أثناء إطلاق استراتيجية الولايات المتحدة لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، نعتقد أن أفريقيا ستشكل المستقبل - لا مستقبل الشعوب الأفريقية وحسب بل العالم. ولدى البلدان الأفريقية الموارد والإرادة للقيام بذلك على وجه التحديد. إن المؤسسات الأفريقية تتصدّر المشهد بالفعل من خلال

إن أفريقيا موطن لسكان من الشباب وعددهم أخذ في الازدياد وهم يتوقون إلى الاستقرار والتقدم الاقتصادي والاجتماعي؛ كما يتوقون إلى أن تفي أفريقيا بوعداها الحقيقي. والسلام والاستقرار هما أهم لبنتين لتحقيق هذا الطموح، والبلدان الأفريقية لديها الخبرة والرؤى الحاسمة.

والتعاون مع أفريقيا أمر بالغ الأهمية في معالجة المسائل الأمنية في القارة، ولهذا السبب يجب على مجلس الأمن أيضاً أن يراعي الحقائق الجيوسياسية للوقت الحاضر. وتؤيد النرويج الجهود الرامية إلى توسيع المجلس وزيادة عدد المقاعد الدائمة وغير الدائمة لأفريقيا.

السيدة توماس - غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت

بالإنكليزية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي أتولى فيها عضوية مجلس الأمن منذ أن تولت الصين الرئاسة، فإني أود أن أشكر البرازيل على نجاح في رئاستها للمجلس في شهر تموز/يوليه وأن أرحب بالصين رئيسة، وأتمنى لها شهراً ناجحاً أيضاً.

وأود أيضاً أن أشكر الصين على عقد مناقشة اليوم المفتوحة بشأن بناء القدرات من أجل استدامة السلام في أفريقيا. وأشكر مفوض الاتحاد الأفريقي أدبوي والمستشارة الخاصة دوارتي على إحاطتيهما بشأن بعض مفاتيح كفالة السلام المستدام. كما نرحب ترحيباً حاراً بالسفير عبد المغيث ونتقدم إليه بالشكر إذ يتولى منصبه الجديد رئيساً للجنة بناء السلام. وأود أيضاً أن أرحب بأعضاء المجلس الآخرين الذين يشاركون في هذه المناقشة اليوم.

وأود اليوم أن أناقش ثلاثة مجالات تركيز أساسية يمكن أن تقربنا من جعل أفريقيا أكثر استدامة وسلاماً: أولاً، أهمية التنمية وحقوق الإنسان في عملنا؛ ثانياً، مواصلة التعاون بشأن منع نشوب النزاعات وحلها؛ ثالثاً، جهودنا الجماعية لمعالجة الارتفاع الحاد في انعدام الأمن الغذائي العالمي.

كل ما سبق ذكره هو في صدارة اهتماماتي لأنني عدت الليلة الماضية من رحلة قادنتني إلى أوغندا وغانا وكابو فيردي. وخلال زيارتي، وضعت رؤية للسلام والأمن الغذائي في أفريقيا. واقتبست في

الإقرار بالأوقات المضطربة التي نمر بها. فالارتفاع الحاد في أسعار الطاقة، وجائحة مرض فيروس كورونا، وأزمة المناخ والنزاعات - التي ذكرها كل منا اليوم - أدت كلها إلى ارتفاع كبير في انعدام الأمن الغذائي. كان ذلك هاجسا مستمرا عندما كنت في القارة في الأسبوع الماضي. مائتا مليون شخص يعانون الآن من انعدام الأمن الغذائي، لا يعرفون أين سيجدون وجبتهم التالية. إذا أضفنا الحرب التي اختارتها روسيا في أوكرانيا على رأس كل ذلك، فهذه أسوأ أزمة أمن غذائي شهدناها في حياتنا. والمسؤولية عن ذلك الاضطراب الإضافي في سلاسل الإمداد العالمية، والارتفاع الحاد والطارئ في أسعار الوقود والمعاناة تقع بشكل مباشر وحصري على عاتق الحكومة الروسية، ونحن نعلم أن عواقب ذلك تضرب أفريقيا بشدة على نحو خاص.

في حالة الغذاء، كما هو الحال في العديد من المجالات الأخرى، نتشارك مع الحكومات والقادة الأفارقة للتصدي للأزمات الآنية، بينما نربط أيضاً تلك الجهود القصيرة الأجل بحتمية أطول أجلا لتعزيز قدرات أفريقيا على حل المشاكل العالمية.

فلنعمل معا، تحت قيادة البلدان الأفريقية، من أجل مستقبل أكثر سلاما وازدهارا وأمنا. ولنفعل ذلك، كما حدثنا رالف باناش، من دون إبطاء.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إننا ممتنون للسيد بانكولي أدوي، مفوض الاتحاد الأفريقي للشؤون السياسية والسلام والأمن؛ والسيدة كريستينا دوارتي، المستشارة الخاصة للأمن العام لشؤون أفريقيا؛ والسيد محمد عبد المغيث، الممثل الدائم لبنغلاديش ورئيس لجنة بناء السلام، على إحاطاتهم الزاخرة بالمعلومات. ونشكر بشكل خاص زملائنا الصينيين على تنظيم مناقشة مفتوحة بشأن هذا الموضوع البالغ الأهمية، وخاصة لأصدقائنا الأفارقة.

ما من شك في أن الدول الأفريقية تحتاج إلى دعم دولي لبناء القدرات الوطنية لحل مشاكل القارة. وهناك العديد منها: النزاعات المسلحة المستمرة، وزيادة التهديدات الإرهابية، وضعف مؤسسات الدولة، والفقر والأوبئة. وفي عدد من الحالات، لم يتعرض رفاة فرادى

تيسير حل الأزمات والنزاعات في منطقة البحيرات الكبرى وموزامبيق والصومال، ومن خلال عملها كمساهمة رئيسية في جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام في جميع أنحاء العالم.

وتستخدم الولايات المتحدة الدبلوماسية لدعم هذه الجهود. وكمثال واحد فقط على ذلك أكدت، خلال زيارتي إلى أوغندا في الأسبوع الماضي، دعمنا لجهود الوساطة الأفريقية في النزاع الدائر في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وسيفعل الوزير بليكن الشيء نفسه في زيارته إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا في الأيام القليلة المقبلة. ونحثّ على إنهاء الدعم المقدم للجماعات المسلحة غير التابعة للدولة، فضلاً عن وقف تصعيد العنف.

ولنعترف أيضاً بأن الاتحاد الأفريقي أساسي لإحلال السلام في أفريقيا، كما سمعنا من المفوض في وقت سابق. ويمكن للاتحاد الأفريقي أن يواصل التوسط في النزاعات ويدعم جماعته الاقتصادية الإقليمية أثناء التحولات السياسية والنزاعات الأهلية. ونشيد بالتقدم الذي أحرزه الاتحاد الأفريقي في وضع أطر حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني الخاصة به. ونحن ملتزمون بمواصلة العمل مع الاتحاد الأفريقي لتعزيز تمويل عمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي المتوخاة في القرارين ٢٣٢٠ (٢٠١٦) و ٢٣٧٨ (٢٠١٧).

وبالإضافة إلى ذلك، عندما نتكلم عن السلام في أفريقيا فيجب أن نعترف بالدور المهم الذي تؤديه عمليات حظر الأسلحة التي تفرضها الأمم المتحدة في استدامة السلام في أفريقيا. وفيما يتعلق بتلك النقطة، تكفل الإعفاءات من عمليات حظر الأسلحة تمكين الحكومات من شراء ما تحتاج إليه، بينما توفرّ عمليات حظر الأسلحة الشفافية في تدفقات الأسلحة إلى مناطق النزاع. ويحدّ حظر الأسلحة من قدرة المتحاربين على الانخراط في الأعمال العدائية، وينقذ الأرواح في نهاية المطاف. وهذه الأنواع من حظر الأسلحة جزء لا يتجزأ من مبادرة إسكات البنادق التي أطلقها الاتحاد الأفريقي والتي تم تمديدها حتى عام ٢٠٣٠.

ولكن على الرغم من كل ما لدي من أمل، وأعتقد أنه ينبغي أن يكون لدينا جميعا، لا يمكننا مناقشة السلام المستدام في أفريقيا بدون

إلا لكبح الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين، وبشكل أساسي لإنهاء العنف. ولكن لا ينبغي استخدام هذه الأدوات لضمان الهيمنة السياسية، ومن غير المقبول البتة أن تستكمل بالابتزاز الاقتصادي.

وإذا تكلمنا عن الأمم المتحدة ككل، فإن التركيز الرئيسي في المساعدة على تعزيز الدول يجب أن ينصب على المساعدة الاجتماعية والاقتصادية، وتهيئة الظروف المؤاتية لتنمية المجتمع، وبناء نظم وطنية فعالة للتعليم والرعاية الصحية، ومنع هجرة الأدمغة. وعلى الصعيد الدولي، من المهم تحقيق نتائج ملموسة في القضاء على التشوهات المالية والتكنولوجية، والتغلب على التمييز وازدواجية المعايير في توفير التمويل من خلال مؤسسات نظام بريتون وودز. وبدون تحقيق تقدم نوعي في تلك المجالات، لا يمكن لجهود بناء الدولة وبناء السلام الجزأة أن تؤدي إلى نتائج مستدامة.

وعند الحديث عن الاستقرار في أفريقيا، لا يمكن للمرء أن يتجنب مسألة إسكات البنادق. وفي الآونة الأخيرة، كان هناك فهم متزايد بأن الجهود الإقليمية هي الأفضل، وفي بعض الحالات لا يمكن الاستغناء عنها. والأفرقة، كقاعدة عامة، لديهم معرفة أفضل وأعمق بالسياق المحلي. ومما يؤسف له أننا شهدنا العديد من الأمثلة على تهميش جهود الوساطة الأفريقية أو إحباطها عمدا بفعل جهات فاعلة خارجية. ويشمل ذلك ليبيا وجنوب السودان والعديد من الملفات الأخرى. وفي الماضي القريب، كان هناك عدم رغبة في مراعاة الموقف الواضح للاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية بشأن رفع حظر الأسلحة المفروض على جنوب السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى. وقد طال انتظار تلك الخطوات، لأنها تمنع قوات الأمن الوطنية من تحقيق الاستقرار لدولها بشكل فعال.

ونعتقد أن هناك ما يبرر للبلدان الأفريقية أن تثير مسألة تقديم المساعدة المادية والمالية لصون السلام والأمن الدوليين، بما في ذلك من خلال الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. ونوافق على أن من المهم تعزيز القدرة على التنبؤ والموثوقية والمرونة من حيث تمويل العمليات الأفريقية والبعثات المشتركة. ومن حيث المبدأ، لا نعترض

البلدان فحسب، بل أيضا مناطق بأكملها، لضربة خاصة من التدخل الأجنبي الخارجي، كما كان الحال بالنسبة للأحداث التي وقعت في ليبيا في عام ٢٠١١.

وعلى الرغم من ذلك، لا يسعنا إلا أن نشيد بالجهود التي يبذلها الأفارقة أنفسهم من حيث التنمية المستدامة لنظمهم السياسية والاجتماعية وتعزيز مؤسسات الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية. واعدت خطة أفريقيا لعام ٢٠٦٣ وأطلقت منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛ ويجري العمل على تنفيذ المبادرة الرائدة للاتحاد الأفريقي لإنهاء النزاعات المسلحة في القارة؛ ويجري وضع هيكل للسلم والأمن على نطاق القارة.

وفي الوقت نفسه، لا تزال المسائل الأفريقية تستأثر بأكثر من نصف جدول أعمال مجلس الأمن. ومن جانبنا، نحن مقتنعون بأنه لا يمكن تقديم المساعدة الفعالة للأفرقة إلا على أساس الحوار القائم على الاحترام المتبادل، مع الاحترام الصارم لسيادتهم واستقلالهم السياسي وسلامتهم الإقليمية. ومع ذلك، كثيرا ما نسمع آراء في هذه القاعة، ويتم التعبير عنها بنبرة تحذيرية، مفادها أن الدول الأفريقية تحتاج إلى عمليات انتقال ديمقراطي، وإلى انتخابات في الوقت المناسب، وإصلاح مؤسسات الدولة وتعزيزها. وفي كثير من الحالات، يكون ذلك صحيحا. ومع ذلك، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو إلى أي مدى تكون تلك المسائل من شأن مجلس الأمن وما الذي يمكن أن يفعله بالضبط من أجل المساعدة بشكل فعال.

ونحن ننطلق دائما من حقيقة أن الدول الأفريقية لها مساراتها التاريخية والثقافية الخاصة بها وأن العديد من المشاكل المعاصرة يرتبط بالماضي الاستعماري والحدود المرسومة بشكل تعسفي وبنية عرقية وقبلية ودينية معقدة. وفي ظل هذه الظروف، فإن فرض نماذج خارجية، غريبة في المقام الأول، ونماذج الدولة والاقتصاد عليها، قد يؤدي إلى نتائج عكسية. وفي معظم الحالات، تقتصر الإجراءات الإلزامية على ممارسة الضغط والتهديد بالجزاءات. ووفقا لميثاق الأمم المتحدة، لا يجوز لمجلس الأمن أن يتخذ خطوات تقييدية مشروعة

وبالنظر إلى التهديد الإرهابي المتزايد، نرى أن من المهم تطوير إمكانات التعاون مع الشركاء الأفارقة بشأن مسائل مكافحة الإرهاب، سواء في شكل ثنائي أو في المحافل الإقليمية والدولية. ونعمل على إمكانية التعاون مع المركز الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب في الجزائر العاصمة، التابع للاتحاد الأفريقي، ونحن على استعداد لمواصلة تبادل تجربتنا في ذلك المجال.

وما زلنا نكرس اهتماما كبيرا لتدريب العاملين في القارة. ويجري كل عام تدريب ضباط شرطة وأفراد عسكريين من البلدان الأفريقية، بمن فيهم حفظة السلام في المستقبل، في المؤسسات التعليمية الروسية. كما نقدم دعما كبيرا للتخصصات المدنية. ويدرس حاليا ما يقرب من ٢٧ ٠٠٠ طالب أفريقي في روسيا، بما في ذلك أكثر من ٥ ٠٠٠ طالب تُدفع مصروفاتهم من خلال الميزانية الروسية. ونأمل أن تمكننا القمة الروسية - الأفريقية المزمع عقدها في العام المقبل من مناقشة مجالات التعاون الحالية بعمق وأن تهدف إلى تطوير تعاوننا على أساس ودي ومتساو واستشراقي للمستقبل.

إننا نسمع باستمرار دولا غربية توجه نفس الاتهامات بأن روسيا، وفقا للعبارة الشائعة، تصدر الجوع. وتمثل هذه الادعاءات التي لا أساس لها من الصحة على الإطلاق محاولتها للتستر على الأسباب الحقيقية لارتفاع أسعار المواد الغذائية، وهي نتائج لجائحة مرض فيروس كورونا والسياسات الغريبة، بما في ذلك تلك المتعلقة بإصدار العملة في بلدان الغرب، وقيامها بتوجيه تدفقات السلع الأساسية والمواد الغذائية نحو نفسها. وبطبيعة الحال، من أجل التغطية على ضمائرنا المذنبة، فإنها لا تنبس ببنت شفة عن الأثر السلبي للجزاء الأحادية الجانب غير القانونية المفروضة على روسيا - وهي مورد حيوي للأغذية والأسمدة - على سوق الأغذية، وهي جزاءات تعطل سلاسل التوريد الراسخة المتعلقة بالتمويل والنقل وغيرها من سلاسل التوريد، مع الادعاء بأن المنتجات الزراعية والمواد الكيميائية لا تخضع للجزاءات. وفي الوقت نفسه، فإنها تغفل بمكر حقيقة كون سلاسل النقل والتمويل والتأمين هذه عنصرا وعاملا رئيسيا في تصدير المنتجات الزراعية والأسمدة. وفي

على النظر في إمكانية توسيع مشاركة الأمم المتحدة في هذه البعثات، ونحن على استعداد لمواصلة الحوار البناء في هذا الصدد. ومع ذلك، نلاحظ أن هذه المناقشة مستمرة في الأمم المتحدة منذ سنوات عديدة، ومن المعروف جيدا أي البلدان تعارض اتخاذ قرارات مهمة. وفي الوقت نفسه، كثيرا ما يذكر عدم الثقة في الجهود الأفريقية، كذريعة، أو تطرح مطالب خاصة تتعلق بحقوق الإنسان وما شابه ذلك.

ولا حاجة إلى البحث بعيدا عن أمثلة على الدور النشط للأفارقة في صون السلم والأمن في قارتهم. فالبعثة الأفريقية في الصومال تواصل عملها. والإجراءات المشتركة بين موزامبيق والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ورواندا في مكافحة التهديدات الإرهابية في مقاطعة كابو دلغادو، والجهود الإقليمية للاتحاد الأفريقي للقضاء على جيش الرب للمقاومة في شمال أوغندا، ومكافحة بوكو حرام، كلها حققت نجاحا جيدا.

ومع ذلك، من المهم التأكيد على أن مفتاح نجاح الجهود الإقليمية هو إجراء تقييم مشترك من جانب بلدان المنطقة للتهديدات القائمة وسبل التغلب عليها، والاستعداد الحقيقي لتحمل مخاطر التصدي لها، وإقامة نظام جيد التنسيق للقيادة والتحكم. وفيما يتعلق بطرائق التمويل، وأياها كان ملائما، من المهم أن يتاح للبلدان المضيفة مجال لاتخاذ قراراتها السياسية بشأن التصدي للتهديدات. وفي ذلك الصدد، فإن الاتفاق على موقف أفريقي موحد بشأن طرائق تمويل عملياتها واستخدام صندوق السلام التابع للاتحاد الأفريقي أمر أساسي.

وما فتئت روسيا تدعم الدول الأفريقية، واليوم نواصل الإسهام في بناء قدراتها. ونحن لا نفرض أي شيء على أي أحد؛ ولا نوجه الآخرين ولا نجبرهم على أن يكونوا أصدقاء ضد أي طرف. ونشعر بالارتياح لأن مساعدتنا تحظى بتقدير كبير من بلدان القارة. وفي الوقت نفسه، نعتقد أن للدول الأفريقية الحق السيادي في اختيار شركائها. وعلاوة على ذلك، فإن تنوع هؤلاء الشركاء يجعل من الممكن تحقيق توازن سياسي في العديد من المناطق وكسر الاعتماد الاستعادي على القوى الاستعمارية السابقة في كثير من الأحيان.

جنوب أفريقيا، التقليد المحلي المعروف باسم "أوبونتو" الذي يركز على المجتمع والتعاطف والتعاون. كما تعود جذور فريق الحكماء التابع للاتحاد الأفريقي إلى مجالس الحكماء التقليدية التي كانت محورية في حل النزاعات والحفاظ على السلام في أفريقيا عبر التاريخ. ومن هنا فإن إيجاد حلول أفريقية للتحديات الأفريقية يجب أن يبدأ أولاً بالاستفادة من التراث الغني للقارة في مجال ممارسات حل النزاعات وبناء السلام.

ثانياً، بالرغم من أن تركيزنا المباشر ينصب على التحديات في القارة، علينا أن نتذكر أن جذور هذه التحديات وانعكاساتها كثيرا ما تمتد إلى خارج حدود القارة. ويجب أن يعترف هذا المجلس بأن الحلول الأفريقية، وليس التحديات فقط، لها أبعاد عالمية. كما أن جهود بناء السلام الدولية، التي تركز على الحوار المجتمعي والشبكات النسائية والمصالحة، تعكس الممارسات الأفريقية. ولذلك فإن دعم بناء القدرات للحفاظ على السلام في أفريقيا ليس عملاً خبيراً، بل واجباً أخلاقياً أصبحنا في أمس الحاجة إليه في ظل تزايد ترابط وتشابك عالماً، واستثماراً استراتيجياً سيعود بالفائدة على العالم بأسره.

وأخيراً، فإن السلام المستدام يتطلب بالضرورة تنمية مستدامة. فالأزمات المتعددة الأبعاد في مختلف أنحاء القارة تهدد بتراجع التقدم الذي تم إحرازه بشق الأنفس في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣. وهذا بدوره سيؤدي إلى تفاقم التحديات الأمنية وأوجه الضعف القائمة. فضلاً عن ذلك، أدت الجائحة وأزمة الأمن الغذائي وارتفاع أسعار السلع الأساسية إلى تحميل القطاع العام واقتصادات الدول الأفريقية أعباء هائلة. ولذلك يجب أن تكون حماية وكفالة سبل الحصول على السلع والخدمات الأساسية واستقرار أسعار الغذاء والطاقة في صلب أي جهد يهدف إلى صون السلام. كما أنه من المهم للمجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، اتباع نهج يأخذ في الاعتبار هذه المتغيرات لا سيما في ضوء تصاعد التوترات العالمية.

وفي الختام، السيد الرئيس، تؤكد دولة الإمارات إيمانها الراسخ بأهمية دعم جميع الجهود لبناء القدرات لصون السلام في أفريقيا، وترسيخ هذا الجهد في المنظور المحلي والوطني والإقليمي في القارة.

الوقت نفسه، يسافر مسؤولوها إلى جميع أنحاء أفريقيا لثني الأفارقة عن التعاون مع روسيا وتهديدهم بجزاءات ثانوية إذا فعلوا ذلك.

السيد أبو شهاب (الإمارات العربية المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):

أود في البداية أن أهنئ الصين على توليها رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. كما نعرب عن خالص شكرنا للبرازيل لقيادتها المقتردة أثناء رئاستها الشهر المنصرم. والشكر موصول أيضاً لمفوض الشؤون السياسية والسلم والأمن بالاتحاد الإفريقي، السفير بانكولي أدوي، وللمستشارة الخاصة لشؤون أفريقيا السيدة كريستينا دوارتي، ولرئيس لجنة بناء السلام، السفير محمد عبد المغيث على إحاطاتهم الشاملة.

وأود أن أثنى على مبادرة الصين بتخصيص أولى اجتماعاتها الرئيسية لهذا الموضوع المهم. فالتركيز على بناء القدرات لاستدامة السلام في أفريقيا يتطلب منا التواصل الفعال والأخذ في الاعتبار الآراء والأصوات والممارسات الأفريقية. ولقد سعت دولة الإمارات منذ قيام الاتحاد إلى بناء علاقات واسعة مع الشركاء في جميع أنحاء القارة، وازدهرت هذه الشراكات اليوم بحيث أصبحت تمثل نموذجاً للتعاون الفعال في عدد من المجالات المهمة، كالطاقة المتجددة، والأمن الغذائي، ومكافحة الإرهاب والقطاع الصحي. إن هذه الروابط الوطيدة المبنية على علاقات عميقة بدأت بين منطقتنا مع ترحيب دولة أفريقية عريقة بالمسلمين الأوائل الذين جاءوا من شبه الجزيرة العربية بحثاً عن الأمان من الاضطهاد. وفي ضوء هذه الخلفية التاريخية، نرى أهمية إثراء هذه المناقشات، بما في ذلك مناقشة اليوم، من خلال التركيز على التجارب الأفريقية. ومن هذا المنطلق، تود دولة الإمارات التركيز على ثلاث نقاط رئيسية.

أولاً، إن أكثر الاستنتاجات تكراراً، والتي يمكن استخلاصها بعد مرور أكثر من ٧٥ عاماً على عمل المجلس في مجال صون السلم والأمن، هي أنه لا بد من أن تعكس جهود استدامة السلام السياقات المحلية، وهذه حقيقة تم تأكيدها مراراً بناء على التجارب في أفريقيا والشرق الأوسط وغيرها من المناطق، فعلى سبيل المثال، يعكس نهج "العدالة التصالحية" الذي قامت عليه لجنة الحقيقة والمصالحة في

أوكرانيا. وتوفر تلك الحالات المؤسسة تربة خصبة لتجنيد الشباب في المنظمات الإرهابية والجماعات المسلحة، وتؤجج الاشتباكات القبلية، وتشعل النزاعات بين المزارعين والرعاة، ضمن جملة أمور أخرى.

ونرى أن السبيل إلى دعم قدرة أفريقيا على بناء السلام والأمن المستدامين لا يكمن في الأهداف التي تحركها جهات خارجية، بل ينبغي أن يظل مرتكزا على تعزيز منظومة السلم والأمن الأفريقية، وتشغيلها بفعالية، فضلا عن هيكل الحوكمة في أفريقيا. وفي مناقشة اليوم، نود أن نتشاطر أربع رسائل رئيسية بشأن كيفية زيادة قدرة كل من الاتحاد الأفريقي والبلدان الأفريقية على كفالة السلام والأمن الدائمين في القارة.

أولا، ينبغي تعزيز آليات التنسيق بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، مثل الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة من أجل السلام والأمن والاجتماعات التشاورية السنوية المشتركة بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، من خلال تبادل المعلومات على نحو أكثر انتظاما، وتقديم إحاطات مشتركة من الممثلين والمبعوثين الخاصين للمنظمتين، والزيارات الميدانية المشتركة التي يقوم بها كبار المسؤولين. ومن شأن هذه التدابير أن تساعد على تجنب ازدواجية الجهود، وتحسين التكامل، وتعزيز التنفيذ المتسق للإجراءات من أجل السلام والأمن، استنادا إلى الأولويات والإجراءات القارية.

ثانيا، إن الدعم العالمي لمنظومة سلم وأمن أفريقية فعالة، بما في ذلك آلياتها للإنذار المبكر، ومنع نشوب النزاعات، والوساطة، وعمليات دعم السلام، والتعمير بعد انتهاء النزاع، لديه فرصة أفضل بكثير لإقامة سلام مستدام، نظرا لطبيعة النزاعات الداخلية التي بدأنا نشهدها وتشمل ضلوع جماعات إرهابية ومتطرفة. وبينما أحرز تقدم كبير منذ مطلع القرن في مواءمة المذاهب والاستراتيجيات القارية، فضلا عن تخطيط وإدارة عمليات دعم السلام، فإن قدرتنا على مواصلة هذه العمليات في إطار القوة الأفريقية الجاهزة ما زالت تعاني، بسبب القيود اللوجستية والمالية. لذلك من المهم، تلبية لاحتياجات أفريقيا في مجال القدرات،

السيد أغيمان (غانا) (تكلم بالإنكليزية): إن الرواية عن أفريقيا التي كثيرا ما حظيت باهتمام بارز في وسائل الإعلام العالمية هي رواية عن قارة مليئة بالنزاعات والبؤس والألم. وتلك الرواية، الصحيحة جزئياً فقط في أحسن الأحوال، تتناقض مع قدرة أفريقيا على الصمود وجهودها الحازمة لتوطيد السلام، وإطلاق العنان لتحولها الاجتماعي والاقتصادي من خلال التكامل القاري، وتحقيق تطلعات قارة مزدهرة لسكانها الشباب. ولذلك نعتقد أن الرواية والفهم الدوليين لتعقيدات مشاكل أفريقيا ينبغي أن يتواءما مع تطلعات القارة وجهودها، بغية ربط الشراكات العالمية معا على نحو أكثر فعالية دعما للحلول الأفريقية المستدامة. وفي ذلك السياق، ترحب غانا بعقد الصين لهذه المناقشة المفتوحة لتيسير التفكير في أفضل السبل التي يمكن بها للمجتمع الدولي الأوسع نطاقا أن يدعم القارة الأفريقية في جهودها الرامية إلى توطيد السلام والأمن من خلال تنمية القدرات والمؤسسات الأفريقية. ونشكر المفوض بانكولي أدويو، والمستشارة الخاصة دوارتي، والسفير محمد عبد المغيث على مشاطرة وجهات نظرهم وآرائهم الثرية في سياق مناقشة اليوم المفتوحة.

وغالبا ما يتسم السياق الأفريقي، ولا سيما فيما يتعلق بالبحث عن السلام الدائم والتنمية المستدامة، بمزيج من الإنجازات والتحديات التي لم تُحل بعد. وعلى الرغم من الإنجازات العديدة التي حققتها القارة، لا تزال هناك مجموعة واسعة النطاق من التهديدات لسلامها وأمنها، بما في ذلك التهديدات المتعلقة بالإرهاب والتطرف العنيف، وانعدام الأمن البحري، والجرائم عبر الحدود والجرائم عبر الوطنية، والجرائم الإلكترونية، والتغييرات غير الدستورية في الحكومات.

وتكمن وراء هذه التهديدات عوامل مثل زيادة بطالة الشباب، وآثار تغير المناخ، والهشاشة المؤسسية، وانعدام الأمن الغذائي والفقر، وهي عوامل تتفاقم بسبب التحديات الهيكلية مثل اختلال التوازن في التنمية العالمية والحوكمة الوطنية وأوجه العجز المؤسسي، فضلا عن الأزمات العالمية الكبرى مثل الحالة في ليبيا منذ عام ٢٠١١، وجائحة مرض فيروس كورونا، والآثار غير المباشرة للعدوان السائد على

والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وجماعة شرق أفريقيا، بتعبئة القدرات المتاحة وإظهار الالتزام باستعادة الهدوء والنظام. وعلى الرغم من مواطن القوة التي تم إظهارها، ما زلنا بحاجة إلى تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لكفالة تعزيز قدرات كل من الاتحاد الأفريقي ومنظماتنا دون الإقليمية.

لذلك، أود أن أختتم بياني بالتأكيد مجدداً على أن بناء القدرات يكتسي أهمية قصوى في توطيد السلام والاستقرار في أفريقيا. ونشجع ذلك الدعم، واضعين في اعتبارنا الحاجة إلى القيادة والملكية الأفريقيتين لهذه العمليات.

السيد خوجة (البنانيا) (تكلم بالإنكليزية): إن مناقشة اليوم المفتوحة، التي تركز على أفريقيا، هامة وتأتي في الوقت المناسب، ونشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيمها.

تمر مناطق كثيرة في أفريقيا، وليس فقط في تلك القارة، بأوقات عصيبة وتواجه تحديات إضافية ناجمة عن النزاعات وعدم الاستقرار، بما في ذلك الاستيلاء على السلطة بالقوة، الذي تقاوم بسبب الجائحة على مدى السنوات القليلة الماضية، فضلاً عن الآثار المأساوية المتزايدة لتغير المناخ، وهي مشاكل أعقبتها الآن للأسف انعدام الأمن الغذائي الحاد نتيجة للحرب في أوكرانيا.

وأشكر المفوض أدبوي، والمستشارة الخاصة دوارتي، والسفير مغيث، رئيس لجنة بناء السلام، الذين أرحب بهم، وإحاطاتهم الثاقبة. إنهم يؤكدون أنه على الرغم من الإمكانيات الهائلة للقارة، لا تزال العديد من الدول الأفريقية تواجه العديد من التحديات على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، مما يعرض للخطر الشديد التقدم المحرز في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. كما سلطت جائحة مرض فيروس كورونا الضوء على القضايا المزمنة والمتفشية المتمثلة في الضعف المؤسسي، والحاجة إلى قدرة أفضل على صياغة السياسات وتنفيذها، والاعتماد على الجهات المانحة، واستنزاف رأس المال البشري المؤهل من القارة باعتبارها بعض المشاكل الرئيسية. وهي ليست مشاكل فريدة تقتصر على أفريقيا ولكنها تحديات مشتركة تواجه العديد من البلدان

أن يحدد المجلس، عاجلاً وليس آجلاً، الظروف التي يمكن في ظلها للقوى الإقليمية الأفريقية العاملة بموجب الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة أن تفي بمتطلبات التمويل الكافي والمستدام الذي يمكن التنبؤ به، ولا سيما من الاشتراكات المقررة.

ثالثاً، تمشيا مع الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، يتطلب السياق الحالي لأفريقيا دعماً معززاً لتنفيذ القيم المشتركة للاتحاد الأفريقي، بما في ذلك القيم المبينة في الميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم، فضلاً عن مهام الحكم الأساسية في مجالات تقديم الخدمات العامة وإدارة المالية العامة. ونشدد على مسؤولية الحكومات الأفريقية عن بناء الثقة مع سكانها وإنشاء المؤسسات والهيكل اللازمة التي يمكن أن تعزز العقد الاجتماعي وتحد من الإحباط العام والاستبعاد وعدم المساواة. ونحث بصفة خاصة على إدماج الشباب والنساء والفتيات إدماجاً كاملاً في جميع جوانب صنع القرار وتنفيذ السياسات العامة بغية معالجة المظالم العامة العميقة الجذور والحيلولة دون اندلاع العنف العام وتعرض السلام والأمن للاضطرابات.

رابعاً، اعترافاً منا بأن السلام أكثر من مجرد عدم نشوب نزاعات، نحث على الالتزام والدعم الدوليين الحقيقيين لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ في أفريقيا. وفي ذلك الإطار الإنمائي، يمكن للمجتمع الدولي أن يساعد البلدان الأفريقية على تعبئة موارد مالية جديدة وإضافية، والتكيف مع تغير المناخ، واجتذاب الاستثمارات والتمويل المبتكرين، ونقل التكنولوجيات السلمية بيننا، وتعزيز النظم الوطنية من أجل مجتمعات أكثر قدرة على الصمود ولديها قدرة أكبر على استدامة السلام. وفي جميع هذه الشراكات، نشجع على إشراك شبكات المجتمع المدني الأفريقي، فضلاً عن شبكات الجماعات النسائية وجماعات الشباب، كأداة فعالة لكفالة المساءلة والسلام.

في أوقات الاضطرابات الوطنية والإقليمية، قامت البلدان الأفريقية والمنظمات الإقليمية، بما فيها الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية في أفريقيا، مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا،

لتحقيق ذلك من الاستثمار في الحكم الرشيد. ويتحقق ذلك من خلال تنظيم انتخابات حرة ونزيهة، وبناء مؤسسات تخضع للمساءلة أمام القانون ومجتمعات منفتحة وتشاركية. ويساعد الحكم الرشيد على مكافحة الفساد، ويقوي المؤسسات، ويبني القدرات، ويزيد من ثقة المواطنين. والحكم الرشيد لا يعتمد على الوعود، بل يحقق النتائج.

ثانياً، في البلدان التي تمر بحالات نزاع وما بعد انتهاء النزاع، من المهم العمل من أجل عمليات أكثر شمولاً وفعالية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بما في ذلك من أجل إعادة إدماج الأطفال الذين كانوا مرتبطين سابقاً بالجماعات المسلحة أو القوات المسلحة.

ثالثاً، لا يمكن أن يكون هناك سلام دائم بدون مصالحة، ولكن لا يمكن أن تكون هناك مصالحة حقيقية بدون عدالة ومساءلة. ويجب محاسبة المسؤولين عن الجرائم، الذين يطيحون بالحكومات الشرعية والمسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان، على الصعيدين الوطني والدولي. إن لم يحدث ذلك، فإن العنف لن ينتهي. إنه سيؤجل فحسب حتى يأتي إلى سدة الحكم الرجل القوي التالي، مع ما يترتب عن ذلك من عواقب وخيمة شهدناها مرات عديدة من قبل.

رابعاً، لمساعدة الدول الأفريقية على التصدي بشكل أفضل للتحديات العديدة التي تواجهها، بما في ذلك تغير المناخ، ينبغي تعزيز العلاقات التجارية وتنويعها، بهدف واضح يتمثل في دعم اقتصادات المستقبل. ولذلك، من الأهمية بمكان تشجيع الاستثمار العام والخاص مع زيادة التركيز على الاقتصاد الأخضر والأزرق في أفريقيا.

وتتعلق النقطة الخامسة والأخيرة بالصلة بين المناخ والأمن. والقرن الأفريقي من أكثر المناطق تضرراً من تلك الصلة. وتأثير الجفاف والضغط الاقتصادي المتزايدة في أنحاء شتى من القارة يزيد من حدة الاحتياجات ويدفع البلدان إلى حافة المجاعة. وقد دمرت موجات الجفاف، وستظل تدمر حياة وسبل عيش أكثر الفئات ضعفاً وتهميشاً، بمن فيهم النساء والأطفال والأقليات. وتكتسي تلك المسألة أهمية قصوى بالنسبة لأفريقيا والعالم بأسره. وغياب الاستجابات السريعة والقوية والمناسبة سيصبح علامة على الفشل الجماعي.

النامية تتطلب بذل جهود وطنية ودولية جادة ومستمرة لتعزيز القدرة المؤسسية من أجل التنمية. إن تلبية احتياجات الناس من الخدمات الأساسية أمر أساسي للسلام والأمن، والبنية التحتية والخدمات أمر حيوي لتحقيق النتائج. ويساور ألبانيا قلق شديد إزاء استمرار استهداف المنافع والخدمات العامة، بما في ذلك المدارس والمرافق الصحية، في النزاعات المسلحة في جميع أنحاء القارة. ويجب ألا ننسى أبداً أنه عندما يتعرض التعليم للهجوم، فإن مستقبل أمة ما يكون في خطر.

ونشيد بالقيادة المتزايدة للاتحاد الأفريقي وفرادى الدول في الإسهام في عمليات السلام ومكافحة الإرهابيين والجماعات المتمردة. هذا إسهام مباشر في الاستقرار والتنمية ويدعو إلى الاعتراف بالصلوات المباشرة بين السلام والأمن ونزع السلاح والمصالحة وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان والمؤسسات الديمقراطية والحكم الفعال في تحقيق النتائج، وتحسين تكامل هذه الصلات.

ومن الأهمية بمكان الاعتراف بالدور المحوري الذي تؤديه منظمات المجتمع المدني والشباب في الحياة العامة واحترامه، بما في ذلك في بناء السلام والمصالحة بعد انتهاء النزاع، وأيضاً في التصدي لتحديات تغير المناخ. ونرحب باستمرار التزام البلدان الأفريقية بالتنفيذ الكامل للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وأولوياتها. وما زلنا نعتقد أن الالتزام الحقيقي بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة يسهم في نجاح محادثات السلام وتحقيق السلام المستدام، ويسرع الانتعاش الاقتصادي، ويحسن المساعدة الإنسانية، ويساعد على مكافحة التطرف العنيف، ويمنع انتهاكات حقوق الإنسان. وكما أبرزت المستشارية الخاصة عن حق في وقت سابق، هناك حاجة إلى الإدماج الرأسي والأفقي. وبغية التصدي على النحو المناسب لبعض الأسباب الجذرية للنزاع في أفريقيا وتكثيف جهودنا في تنفيذ الأهداف المحددة في خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، سأسلط الضوء بإيجاز على بعض النقاط الرئيسية.

أولاً، سيكون من الصعب تحقيق التنمية والتقدم المستدامين بدون مساهمة جميع القوى الفاعلة في المجتمع. ولا توجد طريقة أفضل

كما ينبغي لبناء القدرات أن يمكن السلطات الوطنية من السيطرة على انتشار الأسلحة، وهو شرط مسبق لرفع تدابير الحظر التي اعتمدها مجلس الأمن. وعمليات الحظر لا تعوق بناء القدرات، لأن الإعفاءات تُمنح لهذا الغرض. وينبغي أيضا أن يستند بناء القدرات إلى شراكة تقوم على الثقة والحكم الرشيد. وهذا استثمار طويل الأجل ومكلف ويتطلب نشر خبرات غير عادية، ولا يمكن القيام به دون التزام سياسي ومساءلة من الدولة المستفيدة منه. ولذلك فإن إنشاء قوات أمن محترفة ومكافحة الفساد أمران أساسيان.

وفي هذا الصدد، لا بد أيضا من تخصيص موارد كافية لجميع دوائر الدولة. ولئن كنت أشير، بالطبع، إلى قوات الأمن الداخلي، فإن هذا يشمل أيضا نظام العدالة في مكافحة الإفلات من العقاب، فضلا عن جميع الخدمات العامة الأساسية الأخرى. ولا يمكن أن يكون هذا النهج فعالا إذا لم يكن شاملا، ويجب كفالة المشاركة الكاملة للنساء والشباب. ويمكننا أن نعمل المزيد لبناء تلك الشراكات، وبوسع لجنة بناء السلام، بدعم من صندوق بناء السلام، أن تفعل المزيد لتهيئة الظروف المؤاتية للسلام المستدام.

وأخيرا، يجب أن نواصل البحث عن حلول مبتكرة في شراكاتنا. وقد أدت جائحة مرض فيروس كورونا أيضا إلى ظهور تعاون غير مسبوق بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء فيهما، جنوب أفريقيا ورواندا على سبيل المثال، في إنتاج الحمض النووي الريبي. كما التزمنا بتجديد وتعزيز الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي في مؤتمر القمة السادس بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي المعقود في شباط/فبراير. وقد عززت تلك الشراكة معايير العمليات الأفريقية في مجال حقوق الإنسان على وجه الخصوص، على سبيل المثال من خلال إطار الامتثال داخل القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والعمل الجاري مع الاتحاد الأفريقي.

وفرنسا مستعدة لاستئناف المناقشات بشأن تمويل عمليات السلام الأفريقية من الاشتراكات المقررة للأمم المتحدة حالما تستوفي الشروط ذات الصلة. وكما أكد العديد من زملائي، يجب أن نعترف بوضوح

واسمحوا لي أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على خطورة انعدام الأمن الغذائي الناجم عن الحرب في أوكرانيا. فلننا بحاجة إلى تفسير ما أطلقت لها العنان بالفعل في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك في أجزاء كثيرة من أفريقيا. وهو ما يزيد من تقويض النمو الاقتصادي ويتسبب في عدم استقرار الاقتصاد الكلي، على النحو الموضح في تقارير الأمين العام ذات الصلة. ومن الأمور المروعة أن نتصور ما قد يجلبه ذلك خلال الأشهر المقبلة إذا لم يتم إنهاء الحرب بسرعة. إنها مسألة ملحة إذا أردنا تجنب استغلال تفاقم الأوضاع، إما من جانب الجماعات المسلحة النشطة بالفعل في العديد من الدول في أفريقيا أو من جانب من ينتظرون ذريعة للإطاحة بالحكومات الشرعية والزج بالبلدان والأمم في حالة من الاضطراب.

السيدة برودهيرست إستيفال (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): أنا أيضا أود أن أشكر جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم على بياناتهم الشاملة جدا. ومن جانبي، أود أن أشدد على ثلاث نقاط.

إن بناء القدرات الوطنية، المدعوم بتدريب قوي وطويل الأجل، هو وحده القادر على تحقيق نتائج دائمة وتهيئة الظروف اللازمة لانسحاب عمليات السلام. ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية، على سبيل المثال، يجب أن تواصل وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها دعم السلطات المحلية في تتجانيا وكاساي، اللتين انسحبت منهما بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونحن نتبع المسار الذي حددناه للأمم المتحدة في ذلك الصدد من حيث جهودنا الوطنية.

وفي منطقة الساحل، ستواصل فرنسا تقديم الدعم لبلدان المنطقة بناء على طلبها، إلى جانب شركائنا الأوروبيين، وبشكل خاص شركائنا الأفارقة. وسنواصل دعم تطوير قوات أمن نموذجية قادرة على كفالة الأمن في جميع أنحاء أراضيها وتحترم النظام الدستوري وحقوق الإنسان. وهذا أمر حيوي لضمان ألا تقع البلدان الأشد ضعفا تحت رحمة المرتزقة كأولئك الذين ينتمون إلى مجموعة فاغر، الذين يضاعفون من انتهاكاتهم وينهبون مواردهم.

تؤديه المنظمات الأفريقية دون الإقليمية في تعزيز السلام في القارة. وينبغي ألا أغفل في ذلك الصدد عن ذكر الإسهامات الكبيرة لمبادرات أخرى مثل القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، والقوة المشتركة المتعددة الجنسيات التي نشرت لمواجهة جماعة بوكو حرام، ومبادرة أكرا. بيد أنه كان على تلك الجهود أن تواجه عددا من التحديات المتصلة بتعدد التهديدات الأمنية وبافتقار مبادرات السلام والأمن الأفريقية إلى القدرة المالية والتشغيلية. ولذلك، يعتقد وفد بلدي أن الإجراءات التالية حاسمة لأهمية لتعزيز قدرات السلام والأمن الأفريقية.

أولاً، لا بد من تعزيز قدرات الاستجابة لدى قوات الدفاع والأمن الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية، التي تعمل في بيئة شديدة التقلب. وينطبق نفس الشرط أيضا على عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، التي تؤدي فيها البلدان الأفريقية دورا رئيسيا كمساهمة بقوات وأفراد شرطة. ومع ذلك، ونظرا لأهمية الشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة وأفريقيا، يجب أيضا معالجة مسألة تعزيز القدرات الأفريقية من خلال الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في السلام والأمن، الذي اعتمد في عام ٢٠١٧. وانطلاقا من هذه الروح، يجب على مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي تكثيف حوارهما بغية كفالة التوصل إلى فهم مشترك للدinاميات والتحديات الأمنية في أفريقيا وتحديد أفضل الطرائق لدعم المبادرات الأفريقية في ذلك المجال.

وفي الوقت الذي تضطلع فيه أفريقيا بمزيد من المسؤوليات في حفظ السلام، من المثير للقلق ملاحظة أن الافتقار إلى التمويل المستدام الذي يمكن التنبؤ به لا يزال حقيقة واقعة.

ولهذا السبب، ومن روح القرار ٢٣٢٠ (٢٠١٦)، يردد وفدي دعوة أفريقيا إلى وضع آليات تمويل يمكن التنبؤ بها ومستدامة ومرنة لعمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام، وهي عمليات يأذن بها مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وفي ذلك الصدد، ندعو جميع أعضاء المجلس إلى تأييد الاقتراح الداعي إلى

أكبر بالصلة بين تغير المناخ وانعدام الأمن في القارة الأفريقية، وأن نفهم كل ما يتصل بذلك من آثار. وتسهم زيادة التمويل المتاح للتكيف مع تغير المناخ في منع نشوب النزاعات وتتماشى تماما مع منظور التنمية المستدامة.

الرئيس (تكلم بالصينية): أود أن أذكر جميع المتكلمين بأن يقتصروا بياناتهم على ما لا يزيد عن خمس دقائق كي يتسنى للمجلس إنجاز عمله على وجه السرعة.

أعطي الكلمة الآن لممثل السنغال.

السيد نيانغ (السنغال) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أثنى على الرئاسة الصينية لمجلس الأمن وأشكرها على تنظيم مناقشة اليوم بشأن مسألة نوليها أهمية خاصة في سياق رئاسة السنغال للاتحاد الأفريقي. وأود أيضا أن أشكر جميع أعضاء المجلس، فضلا عن مقدمي الإحاطات الإعلامية الثلاثة، على نوعية عروضهم.

تجري مناقشتنا في سياق لا تزال فيه الأوضاع في أفريقيا تهيمن على جدول أعمال المجلس، على الرغم من كل الجهود المبذولة لتخليص القارة من ويلات التهديدات الأمنية. ونرى ذلك في تجدد الأزمات السياسية والنزاعات المسلحة والإرهاب والجريمة المنظمة والصراعات الطائفية وعواقبها الإنسانية الوخيمة. ويتطلب ذلك منا جميعا تقيي إجراءات المجتمع الدولي الرامية إلى تعزيز السلم والأمن في أفريقيا، بل وقيل كل شيء، الاستفادة إلى أقصى حد من الإمكانيات الهائلة للاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية في ذلك المجال. وفي هذا الصدد، أنشأ الاتحاد الأفريقي هيكل السلم والأمن الأفريقي وأثبت أيضا قدرته على الاستجابة الأولى في حالات النزاع، كما كان الحال في مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى والصومال.

وبالمثل، فإن النتائج الملموسة لعمليات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في حل عدد من الأزمات، بما في ذلك نشر فريقها المعني برصد وقف إطلاق النار في العديد من مسارح العمليات في ليبيريا وغينيا - بيساو وغامبيا، تشهد على الدور الحاسم الذي يمكن أن

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل سويسرا.
السيد هاوري (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): تشكر سويسرا الصين على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة، وتشكر المتكلمين على إسهاماتهم.
”لا يمكن أن يكون هناك سلام من دون تنمية ولا تنمية من دون سلام، ولا سلام أو تنمية مستدامة من دون احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون“.

أعرب يان إلياسون، نائب الأمين العام السابق، عن هذا الشعور في عام ٢٠١٣. ولا تزال دول أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى اليوم من بين أكثر الدول تضررا من النزاعات المسلحة وغيرها من حالات العنف، التي كثيرا ما تتفاقم بسبب آثار تغير المناخ على الأمن البشري. وتلتزم سويسرا بالسلام المستدام من خلال العديد من الإجراءات.

أولا، من الضروري اتباع نهج كلي مع شراكات متنوعة لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع وبناء سلام مستدام. وتتشاطر سويسرا خبراتها في مجالات السلام والمعونة الإنسانية والتنمية. وهي تعمل بشكل وثيق مع الجهات الفاعلة المتعددة الأطراف والإقليمية والمحلية في أفريقيا لدعم أولويات الدول الأعضاء وبما يتماشى مع خطة عام ٢٠٣٠ للسلام المستدام وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣. ففي موزامبيق، على سبيل المثال، تدعم سويسرا تحسين فرص الحصول على الأراضي من خلال تعزيز الحوار بين الحكومة المحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص. وكثفتنا أيضا التعاون بين نظام العدالة السويسري ونظام بعض الدول الأفريقية، ولا سيما في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأخيرا، وبما أننا ندرك دور المجتمع المدني في بناء السلام، فقد عملنا مباشرة مع المجتمعات الريفية، على سبيل المثال في بوركينا فاسو، في تكييف إدارة القطيع مع التحديات المناخية والأمنية.

ثانيا، يتحمل مجلس الأمن والأمم المتحدة مسؤولية دعم قدرات المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على بناء السلام. والإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن يعتبر ممارسة جيدة تعزز التعاون الوثيق. كما ترحب سويسرا أيضا بعمل المنظمات الإقليمية الأفريقية بشأن الأمن الغذائي وتغير

إنشاء مكتب دعم متخصص تابع للأمم المتحدة، يمول من مساهمات الأمم المتحدة الإلزامية، بغية لرفد القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل بتمويل مستدام ويمكن التنبؤ به والركون إليه، ويتناسب مع خطورة التحديات الأمنية التي تواجهها.

وفي الوقت نفسه، يجب أن يسهم بناء القدرات في تمكين أفريقيا على نحو كامل في إدارة النزاعات المسلحة في القارة، وفقا لمبدأ التماس حلول أفريقية للمشاكل الأفريقية. وفي ذلك الصدد، فإن تنشيط صندوق السلام التابع للاتحاد الأفريقي، وهو آلية أساسية للتشغيل الكامل للقوة الأفريقية الجاهزة، أمر أساسي لتزويد أفريقيا بنظام أمن جماعي مستقل ويعمل بكامل طاقته.

في الأمن وحده لا يمكن أن يوجد الحل. ويتحتم تقديم المزيد من الدعم للنهج الوقائية، التي تتميز بمراعاة الأسباب الجذرية للأزمات، على حساب مبدأ التدخل العسكري، الذي أظهر بالفعل محدوديته. ومن هذا المنظور، فإن الاقتراح الداعي إلى توسيع نطاق تدخل لجنة بناء السلام والمشاورات الجارية لتحسين تمويل بناء السلام مفيدة وتستحق دعم الجميع، بالنظر إلى الدور الأساسي الذي تؤديه تلك الهيئة في دعم الوقاية وإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع في العديد من البلدان الأفريقية.

أخيرا، فإن اتساق المساعدة التي يقدمها الشركاء لمبادرات السلام والأمن الأفريقية تحدٍ رئيسي يجب أن يحظى باهتمام أكبر من المجتمع الدولي. وفي العديد من بؤر التوتر في أفريقيا، تعمل العديد من الجهات الفاعلة ذات الولايات المختلفة، وأحيانا ذات المصالح المتنافسة، بدون تحقيق جميع النتائج المتوقعة. وتبين هذه المشكلة الحاجة إلى تحديد إطار للتنسيق يوضح العلاقات بين أصحاب المصلحة ويأخذ في الاعتبار الصلات الجوهرية بين مختلف أشكال التهديدات. إن مخاطر استيراد الأنشطة الإرهابية من منطقة الساحل إلى البلدان الساحلية والصلات المحتملة بين تلك الأنشطة والجريمة البحرية في خليج غينيا تعزز إيماننا بأهمية اتباع نهج متكامل للتصدي للتهديدات التي يتعرض إليها السلام والأمن في أفريقيا.

الصين كل التوفيق والنجاح. كذلك أشكركم على عقد هذا النقاش حول موضوع بالغ الأهمية بالنسبة للقارة الأفريقية.

لا يفوتني أيضا هنا أن أشكر مقدمي الإحاطات؛ مفوض الشؤون السياسية والسلام والأمن في الاتحاد الأفريقي، والمستشارة الخاصة للأمم العام لشؤون أفريقيا، وكذلك رئيس لجنة بناء السلام، على الرؤى القيمة التي شاركوها معنا اليوم.

قدر مصر جهود الصين المتواصلة في تسليط الضوء على القضايا الهامة للقارة الأفريقية في نقاشات مجلس الأمن، حيث تأتي جلسة اليوم للبناء على النقاش الذي عقد تحت الرئاسة الصينية للمجلس في العام الماضي (انظر S/2021/490) حول معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات في أفريقيا مع تعزيز التعافي من تداعيات جائحة كوفيد-19، والذي تم التحضير له من خلال عقد حوار تفاعلي غير رسمي بين لجنة بناء السلام تحت رئاسة مصر والرئاسة الصينية للمجلس آنذاك، وأضى إلى عرض اللجنة رأيها الاستشاري للمجلس أثناء هذه الجلسة. ويسعدني أن أرى اليوم رئيس لجنة بناء السلام مشاركا في هذه الجلسة استمرارا لهذه الممارسة الطيبة في إطار تعزيز العلاقة بين المجلس واللجنة.

تولي مصر أولوية عليا لمسألة بناء قدرات ومؤسسات الدولة الوطنية وتثبيت أركانها من منظور يراعي احترام التنوع والتسامح، ويعزز الحوار والتعايش السلمي بين كافة أطراف المجتمع. فبناء مؤسسات وقدرات الدول الخارجة من النزاعات يعد أساسا لتفعيل مبدأ الملكية الوطنية لجهود إعادة الإعمار وبناء السلام.

من هذا المنطلق، تسهم مصر بشكل فاعل، على الصعيدين الدولي والأفريقي، بما ذلك من خلال منتدى أسوان للسلام والتنمية المستدامين، في ترسيخ أهمية بناء قدرات ومؤسسات وطنية فاعلة كضمانة لتمكين الدول من الاستجابة للتحديات المعقدة التي تشهدها، وتلبية احتياجات وتطلعات مواطنيها. ففي إطار قيادة مصر لملف إعادة الأعمار والتنمية في الاتحاد الأفريقي، بادرت بطرح تصور لإحياء سياسة الاتحاد الأفريقي ذات الصلة ومواءمتها مع التطورات

المناخ. وعلاوة على ذلك، تدعو سويسرا مجلس الأمن إلى أن يأخذ في الحسبان بصورة منهجية المساهمة الأساسية للنساء والشباب في عمليات السلام وأن يوفر لهم مزيدا من الدعم، على سبيل المثال، من خلال ولايات الأمم المتحدة الإقليمية من قبيل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا. لذلك، ستدعم سويسرا مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في تنظيم حلقة دراسية لمنع التطرف العنيف في غرب أفريقيا في أوائل عام ٢٠٢٣.

ثالثا، تؤيد سويسرا تخصيص تمويل كاف ومستدام ويمكن التنبؤ به لبناء السلام. وسويسرا إحدى أكبر ١٠ مانحين لصندوق بناء السلام. إن الصندوق بعمله بالتداف مع آليات التمويل والشركاء الآخرين، بوسعه أن يكون عنصرا حفازا في إحلال السلام، لا سيما في أفريقيا. بيد أن التجربة أظهرت أن التمويل لا يزال غير كاف لمعالجة أسباب النزاع بطريقة مستدامة. ولذلك، ستشارك سويسرا بنشاط في المفاوضات، التي تيسرها السويد وكينيا، لتقديم مشروع قرار بشأن تمويل بناء السلام، وكذلك في المفاوضات الجارية في اللجنة الخامسة بشأن إمكانية تقديم مساهمات قانونية إلى الصندوق. ولن نتمكن من دعم التنمية المستدامة وبناء السلام في أفريقيا إلا من خلال توفير الموارد كافية. وفي هذا الصدد، تساهم سويسرا أيضا في الصندوق الأخضر للمناخ وصندوق التكيف مع تغير المناخ، اللذين يركزان على أفريقيا ومنع نشوب النزاعات.

تواصل أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى النمو في دورها بوصفها طرفا فاعلا في المجالين السياسي والاقتصادي على الصعيد العالمي. وعلى الرغم من العديد من التحديات، فإن تحولها السريع يوفر فرصا جديدة. وسويسرا، بوصفها عضوا منتخبا في مجلس الأمن، ستواصل شراكتها الطويلة الأجل مع البلدان الأفريقية ومنظومة السلم والأمن الأفريقية من أجل بناء السلام الدائم وتوطيده في آه واحد معا.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد محمود (مصر): أود في البداية أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر آب/أغسطس الجاري، متمنيا لكم ولوفد

أشير إلى المفاوضات الحكومية الجارية في الجمعية العامة حول تمويل بناء السلام. وأدعو الدول الأعضاء إلى دعم كافة مسارات تمويل بناء السلام، لا سيما من خلال السماح بنفاذ جهود بناء السلام إلى المساهمات المقدرّة بميزانية الأمم المتحدة.

وأسعدني اليوم أن أستمع إلى أخويّ ممثلي غانا والسنغال يتطرقان إلى ذلك الأمر أيضا.

رابعا، نؤكد أهمية تعزيز تتاعم واتساق الجهود الدولية والإقليمية في دعم جهود بناء القدرات مع أهداف بناء السلام المحددة وطنيا، لضمان توجيه الدعم والتمويل لأكثر المجالات احتياجا وفقا لمبدأ الملكية الوطنية بما يعزز من فاعلية تلك الجهود.

ثالثا، من أجل تحقيق السلام المستدام، من الضروري توفير التمويل الكافي والمستدام لبناء قدرات الدولة ومؤسساتها في البلدان الخارجة من الصراع. ونهيب بالمجتمع الدولي أن يفي بالتزاماته وأن يوفر تمويلا مستداما ويمكن التنبؤ به لجهود بناء السلام. وفي ذلك الصدد، أود أن أذكر المفاوضات الحكومية الجارية في الجمعية العامة بشأن تمويل بناء السلام. وأهيب بالدول الأعضاء أن تدعم جميع مسارات بناء السلام وأن تكفل لجهود بناء السلام إمكانية الحصول على الاشتراكات المقررة من ميزانية الأمم المتحدة. وقد سرني أن شقيقي ممثلي غانا والسنغال ذكرا هذه المسألة اليوم.

رابعا، من المهم تعزيز التآزر بين الجهود الدولية والإقليمية وأهداف بناء السلام لدعم بناء القدرات، مع توفير الدعم والموارد الكافية للقضايا التي تشتد الحاجة إليها، وفقا لمبدأ الملكية الوطنية.

خامسا، يجب مواصلة العمل على تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وتوجيهها نحو الاستثمار في دعم بناء القدرات المؤسسية وتفعيل الأدوات الأفريقية ذات الصلة، لا سيما مركز الاتحاد الأفريقي لإعادة الإعمار والتنمية في أعقاب النزاعات.

سادسا وأخيرا، أدعو المجلس إلى مواصلة الاستفادة من الدور الاستشاري للجنة بناء السلام اتصالا بخبرة اللجنة الممتدة والمتنوعة في

المعاصرة. فضلا عن استضافة وتفعيل القاهرة للمركز الأفريقي المعني بتنفيذ أنشطة وبرامج بناء السلام في القارة.

أما على الصعيد الدولي، مثلت مسألة بناء المؤسسات والقدرات الوطنية إحدى أولويات الرئاسة المصرية للجنة بناء السلام العام الماضي، انطلاقا من الحاجة الماسة في ظل تداعيات جائحة كوفيد-19 إلى بناء مؤسسات وطنية فاعلة ومسؤولة وقادرة على حماية مقدرات الشعوب وتعزيز الثقة بين الدولة والمجتمع وترسي دعائم الاستقرار والتنمية المستدامة.

في هذا السياق، أود طرح النقاط التالية على المجلس:

أولا، ينبغي لمجلس الأمن - في إطار مسؤوليته الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين - مواصلة إيلاء الاهتمام اللازم لقضايا أفريقيا وبذل كل الجهد لمنع نشوب النزاعات في المقام الأول، فضلا عن العمل على تسوية النزاعات الموجودة في القارة بعيدا عن الاستقطاب الراهن والمصالح الضيقة التي باتت تعيق قدرة المجلس على الاضطلاع بمسؤولياته وفقا لميثاق الأمم المتحدة. كما أنه هنا بضرورة ألا تؤدي الأوضاع الجيوسياسية العالمية الراهنة إلى تضائل الاهتمام بأفريقيا.

ثانيا، يجب على المجلس إيلاء الأهمية الكافية للمقاربة الشاملة في بناء السلام التي تعلي من مبدأ الدولة الوطنية لتحقيق مصالح الشعوب وتتنصر لدولة المؤسسات على حساب الأفكار الهدامة التي تبث الفرقة والانقسام والفتنة بين أهل البلد الواحد. كما نؤكد محورية مراعاة جهود بناء السلام للأبعاد الإقليمية أخذا في الاعتبار التحديات العابرة للحدود، والعمل على توفير الدعم اللازم لبناء القدرات المحلية وتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين في المناطق النائية والحدودية لتعزيز سيادة الدولة على إقليمها. ولعلكم تتفقون معي في أهمية تلك الجهود ضمن المقاربة الشاملة لمكافحة الإرهاب.

ثالثا، يظل التحدي الأبرز لتحقيق السلام المستدام هو كفاية واستدامة التمويل الموجه لبناء قدرات ومؤسسات الدول الخارجة من النزاعات. ومن ثم ندعو المجتمع الدولي إلى الوفاء بالتزاماته لتوفير التمويل المستدام والقابل للتنبؤ لجهود بناء السلام. ولا يفوتني هنا أن

مع خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ والهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويشمل ذلك في جملة أمور، الجهود الرامية إلى توطيد الديمقراطية واستعادة النظام الدستوري وتعزيز التنمية المستدامة بواسطة تحقيق النمو الشامل والتصدي لعدم المساواة وبناء مجتمعات قادرة على الصمود لضمان الأمن البشري والكرامة الإنسانية. ونتطلع إلى مناقشة تلك المسائل في مؤتمر طوكيو الدولي الثامن المقبل الذي سيعقد في وقت لاحق من هذا الشهر في تونس.

ثانياً، يجب أن يكون بناء المؤسسات أولوية بالنسبة لنا في تحقيق الاستقرار في البلدان المتأثرة بالنزاعات. تقدر اليابان بتقديم المساعدة إلى البلدان الأفريقية لتعزيز قدرتها المؤسسية في القطاعات القضائية والإدارية والتشريعية بغية كفالة سيادة القانون. إن المؤسسات الفاعلة ضرورية لتقديم الخدمات الاجتماعية والاقتصادية للسكان ولبناء ثقافتهم في حكومات بلدانهم. ويسعدنا أن الدعم الذي قدمناه في تعزيز النظم الصحية والطبية في أفريقيا قد أثبت فعاليته في الاستجابة الفعالة لتلك النظم لجائحة كوفيد-١٩.

ثالثاً، إن الاستثمار في السكان أمر بالغ الأهمية. فهناك حاجة إلى بناء القدرات على مستوى الأفراد الذين سيشاركون في أنشطة بناء السلام وبناء الدولة وتحقيق التنمية المستدامة. لذلك أطلق رئيس الوزراء آنذاك آبي في مؤتمر طوكيو الدولي الخامس المعقود في عام ٢٠١٣ مبادرة تعنى بتعليم إدارة الأعمال الأفريقية للشباب - التي تعرف أيضاً باسم مبادرة آبي - التي تمكن الشباب الأفريقي من المساهمة في التنمية الصناعية في أفريقيا من خلال منحهم المنح الدراسية والتدريب الداخلي. وبحلول عام ٢٠٢١ شارك في البرنامج ما يقرب من ١٥٠٠ شاب أفريقي.

رابعاً، فيما يتعلق بالشراكات الفعالة، منذ انعقاد مؤتمر طوكيو الدولي قبل ٣٠ عاماً تقريبا، ظلت الملكية والشراكة الدولية دائما مبدأاً للمؤتمر. وينبغي ألا تكون الشراكة الحقيقية لدعم الجهود الوطنية الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار والتنمية المستدامة في أفريقيا مدفوعة بالمصالح التجارية أو المالية أو غيرها من مصالح البلدان

حشد الدعم لمعالجة الجذور المسببة للنزاعات، فضلا عما توفره اللجنة من محفل لتبادل الخبرات والدروس المستفادة والحلول.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد أوسوغا (اليابان) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر الرئاسة الصينية على تنظيم مناقشة اليوم المفتوحة بشأن هذا الموضوع الهام: بناء القدرات لأجل حفظ السلام في أفريقيا، وهو موضوع عزيز جدا علينا. وأعني بـ "نحن" المشاركين في مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا، ولا سيما منظّميه، بما في ذلك مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي. نظرا لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) والغزو الروسي لأوكرانيا تواجه أفريقيا الآن تعقيدات لا مبرر لها أدت إلى زيادة التوتر والمشاكل الأمنية. كما يعوق عدم تحقيق السلام والاستقرار الدائمين التنمية في أفريقيا بشكل خطير. وبالتالي من الضروري أكثر من أي وقت مضى معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات والإرهاب والتطرف العنيف بغية إعادة أفريقيا إلى مسار التنمية المستدامة.

لقد شدد مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا على أهمية بناء القدرات في أفريقيا منذ انطلاقه في عام ١٩٩٣. ومنذ مؤتمر طوكيو الدولي الثالث المعقود في عام ٢٠٠٣ أضيف بناء السلام إلى جدول أعماله ونوقشت الأسباب الجذرية للنزاعات بهدف منع تكرارها وتحقيق التنمية المستدامة. ومنذ مؤتمر طوكيو الدولي السابع المعقود في عام ٢٠١٩ وتحت شعار "النهج الجديد للسلام والاستقرار في أفريقيا" واصلت اليابان دعم بناء المؤسسات فضلا عن بناء القدرات والحوكمة المرنة بقيادة أفريقية.

(تكلم بالإنكليزية)

مع أخذ هذا السجل الحافل في الاعتبار أود أن أشرح أربعة عناصر رئيسية ينبغي احترامها في تعزيز بناء القدرات من أجل الحفاظ على السلام.

أولا، يجب احترام ملكية أفريقيا لهذه الجهود. وينبغي أن ندعم الجهود التي تقودها أفريقيا لمنع نشوب النزاعات وبناء السلام تمشيا

ومؤسسات سيادة القانون. وينبغي استكشاف المزيد من التدابير العملية لتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة والنهوض بها في البلدان المتأثرة بالنزاعات والبلدان الخارجة من النزاع والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية.

ثانياً، يرتبط دور الأطراف المعنية والشركاء في ضمان تحقيق ذلك الهدف ارتباطاً وثيقاً بالتنمية الاقتصادية المستدامة. ونظراً للخبرة المكتسبة في تعزيز أنشطة إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع والتنمية وبناء السلام في القارة، فإننا نعتقد اعتقاداً راسخاً بأنه ينبغي للقطاع الخاص أن يضطلع بدور متزايد في أنشطة بناء السلام والحفاظ على السلام، بما في ذلك بناء القدرة على الصمود الاقتصادي.

ثالثاً، يسير بناء القدرات جنباً إلى جنب مع الحيز السياساتي. وينبغي ألا يُنظر إلى بناء القدرات بمعزل عن المسائل الأخرى التي تتعلق بالحفاظ على السلام. وينبغي للملكية الوطنية والتدخلات المحددة السياق ووضع جدول الأعمال أن تكون مرتكزاً لأي دعم لبناء السلام موجه نحو البلدان المعنية. وإن إشراك النساء والشباب في بناء السلام، في ذلك السياق، وبالتالي بناء قدراتهم الخاصة، أمر أساسي.

رابعاً، من الأهمية بمكان أن تدرك الأطراف المعنية الخطوات الكبيرة التي قطعها الاتحاد الأفريقي وغيره من المنظمات دون الإقليمية في النهوض ببناء القدرات لأغراض السلام من خلال منظومة السلم والأمن الأفريقية وهيكل الحوكمة في أفريقيا. وفي هذا الصدد، ينبغي دعم جهود الاتحاد الأفريقي الرامية إلى تنشيط إطار سياسة إعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء النزاع ومبادرة التضامن مع أفريقيا، وهما أمران أساسيان في تعبئة أنشطة وموارد الإطار وبناء السلام للقارة. إن إطار سياسات العدالة الانتقالية للاتحاد الأفريقي، الذي يتسم بأهمية لتعزيز الحكم الرشيد والتحول الاقتصادي الديمقراطي والاجتماعي وتحقيق السلام المستدام والعدالة والمصالحة والتماسك الاجتماعي والتعافي، يستحق إشارة خاصة ودعمًا أكيداً بين سياسات الاتحاد الأفريقي التي لا تعد ولا تحصى.

خامساً، هناك حاجة إلى إيجاد أوجه تآزر بين أنشطة الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن بناء القدرات في القارة. ويمكن زيادة

الأخرى. وبالمثل فإن الشفافية عنصر أساسي. ويجب أن يتقيد تمويل التنمية بالقواعد والمعايير الدولية. ولأجل تعزيز الشراكات الفعالة ينبغي أن نستفيد استفادة كاملة من لجنة بناء السلام التي تضطلع بدور فريد في بناء الجسور وعقد الاجتماعات بوصفها محفلاً يمكن لجميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة أن تجتمع فيه للنظر في التحديات المحددة لاستدامة السلام.

في الختام، تتطلع اليابان إلى مؤتمر طوكيو الدولي الثامن لإجراء مناقشات مثمرة بشأن كيفية إحراز تقدم في التنمية الأفريقية.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثلة جنوب أفريقيا.

السيدة جويني (جنوب أفريقيا) (تكلمت بالإنكليزية): نشيد برئاسة جمهورية الصين الشعبية لعقدها هذه المناقشة المفتوحة الحسنة التوقيت بشأن إعطاء الأولوية لبناء القدرات واستدامة السلام في أفريقيا. وبالمثل، فإننا نقدر الأفكار الثرية التي تشاطرها مقدمو الإحاطات - سعادة السيد بانكولي أدوي، مفوض الاتحاد الأفريقي للشؤون السياسية والسلم والأمن؛ والسيدة كرستينا دوارتي، المستشارة الخاصة للأمين العام لشؤون أفريقيا؛ وسعادة السيد محمد عبد المغيث، رئيس لجنة بناء السلام التي ما برحت جنوب أفريقيا عضواً فيها منذ عام ٢٠٢١.

وقد أدت جائحة مرض فيروس كورونا والتوترات الجيوسياسية السائدة إلى تفاقم مواطن الضعف في البلدان التي تمر بحالات نزاع أو مرحلة ما بعد النزاع أو مرحلة انتقالية. ويتجلى ذلك بشكل أكبر في القارة الأفريقية، حيث أعيقت استجابات العديد من البلدان للجائحة بسبب القيود المفروضة على القدرات، مما أدى إلى تفاقم البطالة والفقر وعدم المساواة والتخلف. ولا تزال بلدان القارة تكابد القيود المفروضة على القدرات في مجالات الموارد البشرية والمالية والبنى التحتية ومؤسسات الخدمة العامة، ضمن مجالات أخرى. ونعتقد أن مسألة بناء القدرات ترتبط ارتباطاً وثيقاً ببناء القدرة المستدامة على الصمود. ونود في هذا الصدد أن نوضح النقاط التالية:

أولاً، نحن بحاجة إلى النظر في مسألة بناء القدرات بشكل موسع، بصورة تتجاوز القدرة الوطنية في قطاع الأمن وحقوق الإنسان

بانكولي أدويي. كما أن مشاركة رئيس لجنة بناء السلام، السفير محمد عبد المغيث الممثل الدائم لبنغلاديش، في هذه المناقشة والذي أرحب به عالياً خير دليل على الترابط الوثيق بين بناء القدرات وبناء السلام. كما لا يفوتني أن أشكر عالياً السيدة كريستينا دوارتي، المستشارة الخاصة للأمم العام للأمم المتحدة لشؤون أفريقيا، على مساهمتها القيمة والثرية.

يعد موضوع نقاشنا اليوم حول بناء القدرات في أفريقيا من أهم المواضيع التي يتعين إيلائها الأهمية ومعالجتها بجدية، كونه يمثل حجر الزاوية في مجمل الحلول الدولية الرامية لحل الأزمات والتصدي لها، خاصة في قارتنا الأفريقية. حيث أن النزاعات والصراعات بالإضافة إلى التهديدات المتعددة الأبعاد التي تواجه القارة تجعل من تعبئة الجهود الأممية الجماعية وبناء القدرات أولوية استراتيجية وأداة محورية وضرورية لمواجهة حجم هذه التحديات وتعقيدها من أجل صنع سلام عادل وشامل في أفريقيا.

لقد شكّل مؤتمر القمة العالمي للأمم المتحدة لعام ٢٠٠٥ محطة مفصلية في علاقات التعاون التي تجمع الأمم المتحدة بالاتحاد الأفريقي في العديد من المجالات من خلال وضع إطار مؤسسي يهدف أساساً إلى دعم وبناء قدرات دول الاتحاد الأفريقي. حيث أفضى إلى التوقيع على البرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي مع الأمم المتحدة سنة ٢٠٠٦، والذي يضم كذلك المنظمات الأفريقية دون الإقليمية والمجموعات الاقتصادية الإقليمية.

وبناءً على مكتسبات هذا البرنامج، وإدراكاً منها لحجم التحديات المتنامية التي تشهدها القارة الأفريقية، مع ضرورة التكامل والتنسيق، كُلت الجهود المبذولة باعتماد الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن عام ٢٠١٧، وهذه الشراكة قائمة على تصور منهجي متكامل واستراتيجي.

وعلى ضوء المذكرة المفاهيمية (S/2022/592، المرفق) التي تفضلتم بتعميمها، والأسئلة التوجيهية التي تطرحها هذه المذكرة، أود الإشارة إلى النقاط التالية:

تعميم وتعزيز التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن بناء القدرات والحفاظ على السلام من خلال مواصلة الأنشطة في القارة بين مركز إطار سياسة إعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء النزاع التابع للاتحاد الأفريقي ولجنة بناء السلام، فضلاً عن مكاتب الاتصال التابعة للاتحاد الأفريقي وبعثات الأمم المتحدة في أفريقيا.

وأخيراً، فإن الوصول إلى التمويل الكافي والمستدام والقابل للتنبؤ به يقع في صميم أي أنشطة لبناء القدرات. وقد نوقشت في الجمعية العامة على مر السنين مجموعة متنوعة من المقترحات لتمويل أنشطة بناء السلام بطريقة مستدامة. ولا يزال موقفنا هو أن أنشطة بناء السلام، بما في ذلك بناء القدرات، ينبغي أن تكون من بين النماذج الأخرى التي ستمولها الاشتراكات المقررة للأمم المتحدة.

وفي الختام، فإن جوهر خطة عام ٢٠٦٣ وأهداف التنمية المستدامة هو أن تشهد جميع البلدان الأفريقية سلاماً مستداماً وازدهاراً اقتصادياً. ويتوقف هذا الطموح على إنشاء مؤسسات وهيكل قادرة على الصمود تعالج الأسباب الجذرية للنزاعات العنيفة ودوافعها، فضلاً عن احتياجات السكان. وعلاوة على ذلك، فإن اتباع نهج محوره الإنسان يشمل جميع الجهات المعنية الوطنية، ولا سيما النساء والشباب والمهمشين، شرط مسبق آخر للسلام المستدام. ومن شأن هذه التعهدات، بدورها، أن تُجنب الانتكاس إلى نزاعات عنيفة، كثيراً ما تعوق أفريقيا عن تحقيق كامل إمكاناتها.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجزائر.

السيد العرابوي (الجزائر): بداية، أود أن أهنئ جمهورية الصين الصديقة على رئاستها لمجلس الأمن خلال الشهر الجاري، متمنياً لأخي العزيز رئيس المجلس النجاح والتوفيق مع خالص الشكر، على أن يكون مسجلاً في جدول أعمال المجلس وفي إطار النقاش المفتوح موضوع هام يتعلق بالسلام والأمن في أفريقيا، لا سيما بناء القدرات من أجل سلام مستدام. كما أعرب عن امتناننا وشكرنا لوفد البرازيل الصديق على رئاسته المتميزة للمجلس خلال الشهر الفارط، مع الترحيب عالياً بمفوض الاتحاد الأفريقي للشؤون السياسية والسلام، السيد

المتزايدة للتهديدات، يتعين مراعاة خصوصيات واحتياجات وأولويات كل دولة، واحترام سيادتها في وضع برامج بناء القدرات، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، مع احترام سيادتها الوطنية، يظل شرطاً أساسياً لبلوغ الأهداف المنشودة.

إن بلادي الجزائر، أيماناً منها بالأهمية البالغة التي تكتسبها برامج دعم وبناء القدرات في تحقيق التنمية الاقتصادية في القارة الإفريقية، لم تتردد في صياغة رؤية مستقبلية متعددة الأبعاد، تتناغم مع محيطها الجغرافي، وتعتمد أساساً على مشاريع هيكلية وعلى برامج تقاسم الخبرات والممارسات الفضلى في شتى المجالات مع دول الإتحاد الإفريقي الشقيقة.

وفي مجال السلم الأمن، تعمل الجزائر جاهدة على مشاركة دول الإتحاد الإفريقي تجربتها في مجال الوساطة والمصالحة الوطنية ومحاربة الإرهاب، والتطرف العنيف. حيث تساهم منذ سنوات في مرافقة العديد من دول الإتحاد الإفريقي من خلال تنظيم حلقات عمل تكوينية في هذه المجالات.

لقد تولى السيد رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، المهمة السامية في تنسيق جهود الإتحاد الإفريقي حول الوقاية ومكافحة الإرهاب. حيث تم في القمة الاستثنائية للإتحاد الإفريقي المنعقدة في ملايو في شهر أيار/مايو الماضي، اعتماد تقرير السيد الرئيس الذي تفضل بتقديمه إلى نظرائه القادة الأفارقة والذي شدد فيه على الحاجة الملحة للانتقال، في إطار التعاون مع الأمم المتحدة، إلى نموذج جديد لعمليات السلام ينسجم ويتمشى مع متطلبات مكافحة الإرهاب في أفريقيا.

كذلك تحتضن الجزائر مؤسسات إفريقية هامة في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، وهي المركز الإفريقي للدراسات والأبحاث حول الإرهاب، والآلية الإفريقية لتعاون الشرطة، ووحدة الاندماج لدول الساحل، حيث تسهر الجزائر على تعزيز علاقاتها مع هذه المؤسسات لا سيما في مجال بناء القدرات.

أولاً، مما لا شك فيه أن دول الإتحاد الإفريقي قد قطعت أشواطاً معتبرة في إطار بناء قدراتها الوطنية في مجالات حيوية عدة، استناداً إلى مؤشرات التنمية الاقتصادية والبشرية التي تحققت في السنوات الأخيرة، إلا أن التحديات المتصاعدة تستدعي أكثر من أي وقت مضى تضافر المزيد من الجهود وتوفير الدعم المناسب في مجال بناء القدرات لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات المتعددة الجوانب، والأبعاد التي تتطلب نهجاً شاملاً يقوم على بُعد التنمية المستدامة. إن دعم قدرات دول الإتحاد الإفريقي في معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات، يندرج ضمن الأولويات الملحة، خاصة من خلال تعزيز البنية الاقتصادية وترقية أساليب الحكم الرشيد، مع إشراك جميع الجهات الفاعلة، لا سيما المجتمع المدني، والمرأة والشباب.

ثانياً، من أجل ضمان هذا المسعى يستوجب الأمر تبني خارطة طريق طموحة تجد سبيلها للتطبيق الفعلي، وتعتمد على مشاريع وبرامج تكوينية، موجهة خصيصاً لتحقيق الأهداف المشتركة بين خطة الأمم المتحدة لعام ٢٠٣٠، وخطة الإتحاد الإفريقي لعام ٢٠٦٣. وهذا لن يتأتى إلا من خلال تسخير مختلف الموارد اللازمة، والكفيلة بضمن الأمن والتنمية بصفة مستدامة.

ثالثاً، إن الترجمة الفعلية لأهداف الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والإتحاد الإفريقي لتعزيز الشراكة في السلم والأمن على أرض الواقع، يُعد من أنجع السبل لتعزيز دور الأمم المتحدة في دعم قدرات دول الإتحاد الإفريقي، حيث وفر هذا الإطار المشترك حزمة من الأدوات والآليات التي تدرج ضمن بناء قدرات دول الإتحاد الإفريقي.

رابعاً، وإذ نأخذ في الاعتبار التحديات الأمنية التي تتهدد القارة الإفريقية، فإن تعزيز التعاون بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للإتحاد الإفريقي، أمر في غاية الأهمية، خاصة من خلال بلورة فهم مشترك وحلول مواتية لهذه التحديات. كما يسهم إشراك المنظمات دون الإقليمية للإتحاد الإفريقي في جهود الوقاية ومنع نشوب النزاعات وتسويتها.

خامساً، نظراً لتنوع برامج التعاون لدعم قدرات دول الإتحاد الإفريقي وخضوعها للمراجعة المستمرة لمواجهة الطبيعة الجديدة

في الختام، رغم كل التحديات التي تواجه القارة الأفريقية، فهي قادرة، بفضل طاقاتها البشرية ومواردها الطبيعية، بل في تعاون دولي وثيق مع الأمم المتحدة، على بناء وتطوير قدراتها الذاتية وتعزيز أهداف التنمية المستدامة. كل هذا يؤهلها لإرساء أسس السلام المستدام في القارة، والمساهمة الفعالة في استتباب الأمن والسلم في العالم.

الرئيس (تكلم بالصينية): لا يزال لدي عدد من المتكلمين المدرجين في قائمتي لهذه الجلسة. أعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، تعليق الجلسة حتى الساعة ١٥/٠٠.
عُلِّقَتُ الجلسة الساعة ١٥/١٣.

وفي مجال التنمية الاقتصادية وبصفتها عضوا مؤسسا لوكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية، لم تدخر الجزائر جهداً في تحقيق الرؤية الاستراتيجية القارية من خلال إعطاء انطلاقة متجددة لمشاريع هيكلية ضخمة تعود بالفائدة على دول القارة لا سيما في مجال الطاقة، ومشروع الطريق العابر للصحراء. وتسعى إلى تسريع إنجاز مشروع وصلة الألياف البصرية المحورية العابرة للصحراء الذي يهدف إلى تطوير الاقتصاد الرقمي الإقليمي، حيث استكملت الجزائر أعمال الجزء الخاص بها من الألياف البصرية على مسافة ٢٥٤٨ كيلومترا.